الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية الآداب واللغات والفنون
قسم: اللغة والأدب العربي

مذكرة بعنوان

النقد النحوي وإسهامه في بناء الحكم النحوي

-كتاب أسرار العربية لأبي البركات الأنباري مدونة-

مذكرة من متطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

الميدان: اللغة والأدب العربي

الشعبة: الدراسات اللغوية

التخصص: اللسانيات العربية

إعداد الطالب:

عبد القهار خنفر

إشراف الأستاذ:

إبراهيم طبشي

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
بلخير شنين	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
إبراهيم طبشي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
محمد الصالح بوعافية	أستاذ محاضر - أ	ممتحنا	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

السنة الجامعية:

1446هـ/ 2024م- 2025م

العنوان

النقد النحوي وإسهامه في بناء الحكم النحوي

-كتاب أسرار العربية لأبي البركات الأنباري مدونة-

إعداد الطالب:

عبد القهار خنفر

الإهداء

إلى الأم التي كان لها الفضل الكبير في تربيتنا وتنشئتنا على حب

العلم والاطلاع

إلى الأب الذي سهر على رعايتنا وسعى لنجاحنا وفلاحنا

إلى الجد الذي شجّعنا وحفّزنا على خوض غمار هذا البحث

إلى كل قريب وبعيد ساعدنا على إنجاز هذا العمل ليكون في صورة

مقبولة

نهدي عملنا المتواضع على أمل أن ينال القبول والرضا منه

سبحانه وتعالى

عبد القهار خنفر

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والشكر له سبحانه على

فضله وتوفيقه لنا في بلوغ هذه المرحلة التعليمية من مشوارنا

الجامعي.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذنا الفاضل إبراهيم طبشي

على ما أعاننا به من معلومات وتوجيهات منهجية أسهمت في

إخراج هذا العمل في صورته النهائية.

ولا ننسى أن نتقدم بالشكر لكل أفراد عائلتنا وأساتذة قسمنا

الأفاضل على ما قدّموه لنا من إعانة لإنجاز هذا العمل من أوله

إلى آخره.

عبد القهار خنفر

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الموسومة بـ"النقد النحوي وإسهامه في بناء الحكم النحوي" إلى الإجابة عن الإشكالية التالية: "كيف أسهم النقد النحوي في بناء الحكم النحوي من خلال مسائل الخلاف النحوي الوارد في كتاب "أسرار العربية" لأبي البركات الأنباري؟"، وقد اعتمدنا في الإجابة عن هذا الإشكالية على المنهج الوصفي، بالإضافة إلى توظيف أداتين منهجيتين؛ "الاستنباط" و"التعليل". أما أهم نتائج هذه الدراسة فتتجلى في أن أبا البركات الأنباري قد نهج في عملية بنائه للأحكام النحوية عن طريق نقده منهجا تمثل في ترجيحه للآراء النحوية، وذلك وفق مرحلتين؛ أُولَاهما تتمثل في التقييم الذي بيّن فيه أبو البركات الأنباري الصحيحَ من تلك الآراء (الراجح) والفاسد منها (المرجوح)؛ أي أنه كان يجمع بين صورتين نقديتين غالبا، هما: "القبول" أو"الرفض"، وأما الأخرى فتتمثل في التعليل المبين لصحة أحكامه النقدية، وهو يشمل الآراء المرجوحة غالبا، وربما يلجأ إلى تفنيد استدلال أصحابها عليها، وهذا كله راجع إلى طريقة معالجته لمسائل الخلاف النحوي بين نحاة المدرستين (البصرية والكوفية).

الكلمات المفتاحية: النقد النحوي، الحكم النحوي، الخلاف النحوي، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري.

Study Summary:

This study entitled "Grammatical Criticism and Its Contribution to the Construction of Grammatical Judgments," aims to answer the following question: "How did grammatical criticism contribute to the construction of grammatical judgments through the issues of grammatical disagreement contained in the book "Secrets of Arabic" by Abu al-Barakat al-Anbari?" In answering this question, we relied on the descriptive approach, in addition to employing two methodological tools:"deduction" and "reasoning". The most important results of this study are that Abu al-Barakat al-Anbari adopted, in the process of constructing grammatical judgments through his criticism, a method represented in his preference for grammatical opinions, according to two stages. The first is the evaluation in which Abu al-Barakat al-Anbari clarified the correct (preferable) and invalid (unfavourable) opinions. That is, he often combined two critical forms: “acceptance” or “rejection.” The other is represented by the explanation of the validity of his critical judgments, which often includes the preferred opinions, and he may resort to refuting the arguments of their proponents for them. All of this is due to the way he dealt with the issues of grammatical disagreement between the grammarians of the two schools (Basra and Kufa).

Keywords: grammatical criticism, grammatical judgment, grammatical dispute, secrets of Arabic, Abu al-Barakat al-Anbari.

المقدمة

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

إن المتأمل في جميع العلوم الإنسانية يجد أنها لا تخلو في الكثير من الأحيان من ملامح وإشارات نقدية، وهذا الأمر يشمل علوم اللسان العربي، وعلى رأسها علم النحو، فكل من يقرأ المصنفات النحوية التي تندرج تحت سياق التعليم يدرك أن مؤلفيها قد سعوا إلى بناء المعرفة النحوية، وكان للنقد في بناء هذه المعرفة آثار بارزة، وهي تتجلى في صور عديدة وردت في نصوص تلك المصنفات، ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا هذه لتكشف إسهام النقد النحوي في بناء الأحكام النحوية وكيفية حدوثه، ونجد من بين النحويين الذين عنوا بتوظيف النقد في مصنفاتهم أبا البركات الأنباري، حيث قام هذا الأخير في كتابه "أسرار العربية" بتوظيف العديد من السياقات النقدية بهدف بناء الحصيلة المعرفية لعلم النحو، وعليه تطرقنا إلى دراسة كيفية إسهام النقد في بناء حصيلة الأحكام النحوية، واخترنا لها عنوانا هو:

النقد النحوي وإسهامه في بناء الحكم النحوي - كتاب أسرار العربية لأبي البركات النحوي مدونة -

ومن الأسباب التي دفعتنا إلى دراسة هذا الموضوع:

1. الرغبة الكبيرة في دراسة موضوع النقد النحوي من حيث كونه سمة بارزة من سمات التأليف النحوي عند نحاة القرن السادس للهجرة.
2. التعرف على تجليات الممارسات النقدية في نصوص المصنفات النحوية، ومن خلال عمل النحاة المتأخرين، ومن بينهم أبو البركات الأنباري (أحد نحاة بغداد).
3. التعرف على منهج النقد النحوي عند أبي البركات الأنباري، ولا سيما في بناء الأحكام النحوية.

وقد سعينا في هذه الدراسة من أجل تحقيق هدف محدد يتمثل في الكشف عن كيفية إسهام النقد النحوي في بناء الأحكام النحوية انطلاقا من كتاب "أسرار العربية" لأبي البركات الأنباري.

وقد ركزنا في هذه الدراسة على بيان كيفية إسهام النقد النحوي في بناء الأحكام النحوية، وذلك من خلال مسائل الخلاف النحوي التي أوردها أبو البركات الأنباري في كتابه "أسرار العربية"، محاولين الإجابة عن الإشكالية الآتية:

كيف أسهم النقد النحوي في بناء الحكم النحوي من خلال مسائل الخلاف الواردة في كتاب "أسرار العربية" لأبي البركات الأنباري؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

1. فيم تتجلى طبيعة العلاقة بين النقد النحوي والحكم النحوي؟
2. ما طبيعة أسلوب النقد النحوي الذي وظفه أبو البركات الأنباري في كتابه "أسرار العربية"؟
3. ما المعايير التي اعتمد عليها أبو البركات الأنباري في ضوء تعليل أحكامه النقدية؟
4. فيم تجلت الصور الغالبة للحكم النحوي الذي بناه أبو البركات الأنباري عن طريق أحكامه النقدية؟

وقد اعتمدنا في الإجابة عن إشكالية موضوعنا على المنهج الوصفي، لكونه المنهج الأنسب لدراسة ظاهرة إسهام النقد النحوي في بناء الأحكام النحوية، وإلى جانب هذا المنهج اعتمدنا في إجراء الدراسة التطبيقية على أداتين منهجيتين، تتمثل في كل من "الاستنباط" و"التعليل"، وذلك لضرورة اقتضتها هذه الدراسة.

ولنتمكن من الإلمام بأهم جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية مع تفريعاتها قمنا بوضع خطة تنظم مسار الدراسة، وهي تتجلى في تقسيم البحث إلى فصلين:

الأول: الفصل النظري، وهو تحت عنوان "الأدبيات النظرية والتطبيقية"، وقسمناه إلى مبحثين، مبحث يتعلق بالجهاز المفاهيمي، وآخر يتعلق بالأدبيات التطبيقية، وفي هذين المبحثين تطرقنا إلى ذكر المفاهيم الأساسية للدراسة مع ما يتعلق بها، بالإضافة إلى الحديث عن الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

أما الفصل الثاني فهو مخصص للجانب التطبيقي، وهو تحت عنوان: إسهام النقد النحوي في بناء الحكم النحوي عند أبي البركات الأنباري في كتابه "أسرار العربية"، وقد ضم مبحثين:

المبحث الأول: جاء تحت عنوان "كتاب أسرار العربية لأبي البركات الأنباري"، وتناولنا فيه الحديث عن التعريف بالكتاب مع تحديد طبيعة أسلوب النقد النحوي الذي وظفه أبو البركات الأنباري فيه.

المبحث الثاني: جاء تحت عنوان "إسهام النقد النحوي في بناء الحكم النحوي المرتبط بالخلاف النحوي الوارد في كتاب "أسرار العربية""، وتناولنا فيه نصوصا مختارة من نصوص الخلاف النحوي التي أوردها أبو البركات الأنباري في كتاب "أسرار العربية"، وقسمناها وفق تقسيم النحويين للكلمة العربية (اسم، وفعل، وحرف)، مع بيان كيفية إسهام النقد النحوي في بناء الحكم النحوي انطلاقا من تلك النصوص.

وختمنا بحثنا هذا بخاتمة تضمّنت عددا من النتائج المتوصل إليها.

أما الدراسات السابقة لموضوع دراستنا فتجدر الإشارة إلى أننا لم نجد دراسات سابقة تعالج موضوع النقد النحوي في ضوء إسهامه في بناء الحكم النحوي (موضوع دراستنا)، غير أننا وجدنا العديد من الدراسات السابقة التي تطرق أصحابها إلى موضوع "النقد النحوي"، ونذكر من بينها ما يلي:

- علي عبد الله محيسن: جاءت دراسته في مقال بعنوان "النقد النحوي عند ابن عصفور في كتابه شرح جمل الزجاجي (ت:669هـ)"، ونُشرت عام 2017م.

- باسم داخل ناجي الطرفي: جاءت دراسته في رسالة ماجستير بعنوان "النقد النحوي عند ابن الفخار (ت:754ه) في كتابه (شرح الجمل)"، ونُشرت عام 2022م.

- نبيل هادي جابر دخيل الحجامي: جاءت دراسته في رسالة ماجستير بعنوان "النقد النحوي في شروح كتاب سيبويه"، ونُشرت عام 2023م.

- صابر السيد محمود أحمد: جاءت دراسته في مقال بعنوان "نقد ابن مالك (ت:672ه) آراء الزمخشري (ت:538ه) في ضوء كتاب -التحفة- نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب لابن مالك"، ونُشرت عام 2024م.

أما أهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في إنجاز دراستنا فتتمثل في كتاب أبي البقاء العكبري (ت:616ه) الذي جاء بعنوان "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين"، وكتاب عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت:802ه) الذي جاء بعنوان "ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة"، بالإضافة إلى بعض المتون النحوية، وهي: متن يحي بن معطي الزواوي (ت:628ه) الذي جاء بعنوان "الدرة الألفية ألفية ابن معطي" ومتن ابن مالك (ت:672ه) الذي جاء بعنوان "الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك"، بالإضافة إلى كتاب الدكتورة خديجة الحديثي الذي جاء بعنوان "المدارس النحوية" ونشرته عام 2001م، ومذكرة ماجستير قدّمها الباحث ناجي الطرفي عام 2022م، وجاءت بعنوان:"النقد النحوي عند ابن الفخار (ت: 754ه) في كتابه (شرح الجمل)"، وبفضل هذه المصادر والمراجع تمكنا من ضبط مفاهيم الدراسة مع ما يتعلق بها.

وأما عن صعوبات البحث فيمكن حصرها في صعوبتين؛ إحداهما تتمثل في صعوبة فهم بعض ما جاء في نصوص مدونة البحث (كتاب أسرار العربية)، والأخرى تتمثل في جدة البحث في موضوع النقد النحوي وإسهامه في بناء الأحكام النحوية عند النحويين المتأخرين.

وفي الختام نقول إنا قد بذلنا جهدا كبيرا لتكون هذه الدراسة شاملة لأهم جوانب الموضوع، ونتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأستاذنا العزيز والمشرف إبراهيم طبشي على ما قدّمه من توجيهات وملاحظات ساعدتنا على إخراج البحث في صورة حسنة.

إعداد الطالب: عبد القهار خنفر

1446/09/27هـ الموافق لـ 2025/04/26م ورقلة

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

هذا الفصل مخصص للحديث عن الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تتعلق بموضوع دراستنا، فموضوع النقد النحوي يُعد قضية من أهم القضايا التي شغلت بال الباحثين العرب، فتعددت دراساتهم فيها من نواح عديدة؛ وذلك نظرا لأهمية النقد في الصناعة النحوية التي عُني بها علماء النحو العربي من أمثال الخليل وسيبويه، وهذه الصناعة مرت بالعديد من مراحل التطور، وخاصة عند نحاة بغداد في القرن السادس الهجري، حيث كان النقد النحوي عند نحاة بغداد سمة بارزة في مصنفاتهم، وهي مما جعل النحو العربي يستقر على صورته المتعارف عليها.

المبحث الأول: الجهاز المفاهيمي

سنتطرق في هذا المبحث إلى الحديث عن مصطلحات الدراسة التي تنحصر في "النقد النحوي" و"الحكم النحوي" مستهدين في الحديث عنهما بجملة من العناصر، وهي تعريفهما في اللغة والاصطلاح وتقسيمهما وبيان طبيعة العلاقة بين مصطلحي الدراسة والإشارة إلى أبرز المصنفات المتضمنة للحكم النحوي.

المطلب الأول: النقد النحوي

1/- تعريف النقد النحوي:

لغة: إن لكلمة "النقد" معانيَ كثيرة تضمنتها المعاجم اللغوية، وأهمها ما يلي:

- جاء في معجم "العين" للخليل (ت:170ه):« النَّقْدُ: تَمييز الدَّراهِم وإعطاؤكهَا إنسانًا وأخذُها »[1].
- جاء في معجم "مقاييس اللغة" لابن فارس (ت:395ه):« النون والقاف والدال أصلٌ يدلُّ على إبراز شيء وبُروزه »[2].

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج4، ط1، 2003م- 1424ه، [نقد]

[2]- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح، تح: محمد محمد تامر، وأنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، دط، 1430ه- 2009م، [نقد]

- جاء في المعجم الوسيط:« نقد الدّراهم والدَّنانير وغيرَهما نقداً، وتَنقادًا: ميَّز جيِّدها من رديئها »[1].

وبناء على ما تقدم ذكره من التعريفات اللغوية بكلمة "النقد" نجد أن من معانيها "التمييز" و"إبراز الشيء وبروزه"، وإذا انتقلنا إلى تعريف "النقد النحوي" باعتبار تركيبه فنقول بأنه في اللغة هو مركب وصفي مكون من كلمتي "النقد" و"النحو"*، وهو يدل على إبراز جيد النحو ورديئه مع تمييزهما.

اصطلاحا: اختلف الباحثون في تعريف النقد النحوي، ويعود ذلك إلى أن النقد النحوي عند النحويين كان ممارسة عملية أكثر من كونه مفهوما نظريا، وعلى الرغم من ذلك، فإننا نرى من بين تعريفات مصطلح "النقد النحوي" تعريفا جامعا مانعا له، هو تعريف ناجي الطرفي، حيث قال في تعريفه بأنه: «الحكمُ الصادرُ* من نحويٍّ على توجيهاتِ غيرِه من النَّحويينَ في كلّ ما يتعلق بالمدونة النحوية -من الاستقراء إلى القواعد الجزئية- على وفقِ أصول النحو، ويكونُ إصدارُ الحكمِ النَّحوي بالرفض أو القبول (الجودة أو الرداءة) »[2].

---

[1]- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 1425هـ- 2004م، [نقد]

* إن لكلمة "النحو" لغةً معانيَ كثيرة جمعها الناظم في قوله:

قَصْدٌ وَمِثْلٌ جِهَةٌ مِقْدَارُ قِسْمٌ وَبَعْضُ قَالَهُ الْأَخْيَارُ

وَالنَّوْعُ وَالْقُرْبُ وَجَانِبٌ كَذا وَعِنْدَ دُوْنَ وَالْبَيَانُ فَخِذَا

فَتَوْجِيْهٌ وَاِسْمُ قَبِيْلَةٍ أَتَى جُمْلَتُهَا عَنِ الْعَرَبِ قَدْ ثَبَتَا

[2]- باسم داخل ناجي الطرفي: النقد النحوي عند ابن الفخار (ت:754هـ) في كتابه (شرح الجمل)، رسالة ماجستير، تخصص اللغة العربية، جامعة كربلاء، العراق، 2022/11/02م، https://iqdr.iq/search?view=d810ac601524bb، 2025/02/18م، 08:30

* النقد في أصله عملية إصدار للحكم، وليس حكما صادرا، ولكن لمّا كان إصدار الحكم عملية آنية ومتجددة باستمرار وكان في الآن ذاته أساسا في بناء أحكام النحو العربي التي تتّسم بالثبات، عمد ناجي الطرفي إلى جعل الحكم النقدي = = عنصرا مبينا لجنس النقد النحوي، فالحكم النقدي ثابت ثبوت أحكام النحو العربي، وبهذا تمكن من إحداث صلة بين طبيعة النقد النحوي وطبيعة الحكم النحوي.

وقد اخترنا هذا التعريف لأن صاحبه بيّن فيه نقاطا محددة ترتبط ارتباطا وثيقا بالنقد النحوي، وهي تتجلى في الآتي:

أ- بيّن ناجي الطرفي في تعريفه جنس النقد النحوي الذي يتمثل في ذلك الأثر الظاهر الذي ينجم عن الممارسة النقدية (إصدار الحكم)، وهو "الحكم النقدي"، وهذا الأخير -كما سنرى- يتم إصداره من خلال مراحل محددة.

ب- بيّن أيضا في تعريفه العنصر الذي يقوم بالممارسة النقدية، وهو يتمثل في "النحوي الناقد"، وهذا الأخير يجب أن يتحلى بصفات محددة تؤهله للممارسة النقدية، وأهم هذه الصفات : الأمانة العلمية في نقل آراء النحويين من مصادرها، والموضوعية في إصدار الأحكام.

ج- بيّن أيضا في تعريفه الموضوع الذي تُعنَى به الممارسة النقدية، وهو آراء النحويين[1] في المواطن التي يختلف فيها استنباطهم لحكم الظاهرة النحوية من نصوص المدونة النحوية، وهي تشمل:"النص القرآني، ونص الحديث النبوي الشريف، والنص الشعري، والنص النثري".

د- بيّن في آخر تعريفه صور إصدار الحكم، وقد حصرها في صورتين، هما: "الرفض" (الاستهجان)، و"القبول" (الاستحسان)، وأما الصورة النقدية التي تجمع بين هاتين الصورتين فلا يراها ناجي الطرفي صورة نقدية مستقلة، وعليه فهو يقرر إدراجَ الجزء

[1]- هذه الآراء النحوية هي في حقيقتها تدل على اختلاف نظر النحويين في نصوص المدونة النحوية، وهذا الاختلاف راجع إلى أمور كثيرة، ومنها اختلاف تعاملهم مع لغة العرب التي ينقلونها من الأعراب، فالبصريون مثلا قد وضعوا من أجل بناء أحكامهم النحوية حدودا للسماع (النقل) من الأعراب، على اعتبار أن السماع أصل من أصول النحو التي تُبنَى عليه الأحكام النحوية، وتلك الحدود تتمثل في أخذ اللغة عن القبائل التي حافظت على سلامة لغتها من اللحن، وهي:"قيس"، و"تميم"، و"أسد"، و"هذيل"، و"بعض كنانة"، و"بعض الطائيين"، وأما الكوفيون فقد توسعوا في السماع، ولم يضعوا له حدودا، على اعتبار أن كلام المولدين هو أيضا من كلام العرب، ويجب الأخذ به.

المبين لضعف الآراء النحوية في صورة الرفض وإدراجَ الجزء المبين لقوة الرأي المختار في صورة القبول[1].

وعلى الرغم من توفر هذه النقاط في تعريف ناجي الطرفي بالنقد النحوي، فإننا نستدرك عليه في تعريفه هذا ما يلي:

النقد النحوي -في تصورنا- لا ينحصر في صورة "القبول" وصورة "الرفض"، بل هناك صورة أخرى تندرج تحته، وهي تُعرف بـ"الترجيح"، وهذا الأخير لا يقتصر -في كل الأحوال- على جمع النحوي الناقد بين الصورتين السابقتين في إطار معالجته للمسألة النحوية الواحدة[2]، ولكنه يشمل أيضا ميله إلى رأي من الآراء النحوية، وذلك دون أن يشير إشارة واضحة تدل على رفضه لتلك الآراء، وهذا ما سنورد بيانه في تقسيم النقد النحوي.

2/- تقسيم النقد النحوي:

بالنظر في المصنفات التي عُني أصحابها بإصدار الأحكام النقدية على مذاهب النحويين، وخصوصا نحاة البصرة والكوفة، نجد أن النقد النحوي ينقسم إلى اعتبارات كثيرة، غير أنه يمكن حصرها في اعتبارين مهمين، وهما على النحو الآتي :

<u>أولا: تقسيم النقد النحوي باعتبار المشافهة والكتابة:</u>

ينقسم النقد النحوي وفق هذا الاعتبار إلى ما يلي:

[1]- يُنظر: باسم داخل ناجي الطرفي: النقد النحوي عند ابن الفخار (ت:754هـ) في كتابه (شرح الجمل)، رسالة ماجستير، تخصص اللغة العربية، جامعة كربلاء، العراق، 2022/11/02م، https://iqdr.iq/search?view=d810ac601524bb، 2025/03/02م، 06:33

[2]- الصورة التي تجمع بين "القبول" و"الرفض" هي -في تصورنا- صورة نقدية مستقلة تتمثل في "الترجيح"، وذلك على اعتبار أن الجزءَ المتعلق بـ"القبول" يتنزل منزلة الرأي الراجح والجزءَ المتعلق بـ"الرفض" يتنزل منزلة الرأي المرجوح.

أ- **النقد الشفوي:** وهذا النوع من النقد يكثر في المناظرات النحوية التي تكون بين النحويين الذين ينتمون إلى مذهب نحوي ما، ومثاله: قول الأخفش بعد أن سأل الكسائي عن مائة مسألة في النحو في إطار مناظراته له:«...فأجاب عنها بجوابات خطَّأته في جميعها »[1].

ب- **النقد الكتابي*:** وهذا النوع من النقد يكون في المصنفات التي عُنيت بذكر مواطن الخلاف بين النحويين، ومن بينها: كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" لأبي البركات الأنباري (ت:577هـ)، وكتاب "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" لأبي البقاء العكبري (ت:616هـ)، وكتاب "شرح التسهيل لابن مالك" لجمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت:672هـ)، وكتاب "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" لعبد الله بن عقيل (ت:679هـ)، وكتاب "ارتشاف الضرب من لسان العرب" لأبي حيان الأندلسي (ت:745هـ)، وكتاب "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" لابن هشام الأنصاري (ت:761هـ) وغيرها من المصنفات.

ثانيا: تقسيم النقد النحوي باعتبار نوعه:

ينقسم النقد النحوي وفق هذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام، وهي على النحو الآتي:

أ- **نقد القبول:** مثاله: قول العكبري مستحسنا مذهب الفرّاء في مسألة النون المعوضة عن الحركة في التثنية والجمع :« وأما مذهب الفراء: فمذهب طريف... »[2].

ب- **نقد الرفض:** مثاله: قول العكبري مستبعدا مذهب الكسائي في مسألة التنازع في العمل :« وأمَّا مذهبُ الكسائي فبعيدٌ »[3].

---

*ملاحظة: هذا النوع من النقد يستوعب التقسيم التالي للنقد النحوي، ولذا سنكتفي بذكر أمثلة تبين حدود هذا النوع من النقد.

[1]- محمّد بن الحسَن الزّبيدي الأندلسيّ: طبقات النحويين واللغويين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984م، ص70

[2]- العكبري أبو البقاء: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين،تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1406هـ-1986م، ص214

[3]- العكبري أبو البقاء: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص258

ج- **نقد الترجيح:** مثاله: قول صاحب ائتلاف النصرة* مرجحا رأي البصريين على رأي الكوفيين في مسألة اختلافهم بين اسمية "ربّ" وحرفيتها: « وهذا هو [أي قول البصريين] المذهب الصحيح. وما قاله الكوفيّون دعوى باطلة »[1]، وقول ابن عقيل مرجحا مذهب سيبويه على غيره من المذاهب في مسألة رافع خبر المبتدأ: « وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه »[2].

3/- طبيعة علاقة النقد النحوي بالحكم النحوي:

إن الحديث عن طبيعة علاقة النقد النحوي بالحكم النحوي يقتضي منا التعريج أولا على الحديث عن الإنجاز العظيم الذي قام به علماء النحو من أجل بناء الحصيلة المعرفية لعلم النحو التي تشمل على وجه التحديد الأحكام النحوية، والحديث عن ذاك الإنجاز يعد بمثابة نقطة انطلاق لتحديد طبيعة العلاقة المشار إليها آنفا؛ وذلك لكون النقد النحوي يمثل مرحلة لا تقل أهمية عن المراحل الأخرى التي مرت بها عملية بناء الحصيلة المعرفية لعلم النحو، وهو ما سنورد بيانه في هذا الصدد.

لقد سعى علماء النحو من أمثال الخليل وسيبويه وغيرهما إلى جمع المادة اللغوية التي تمثل حصيلتها "المدونة النحوية" لصون اللسان العربي من اللحن والتحريف، فقاموا باستقراء الظواهر النحوية الموجودة فيها وتصنيفها[3] ووصفها واستنباط الأحكام النحوية منها مع تعليلها.

---

* عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي.

[1]- يُنظر: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تح: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ-1987م، ص145

[2]- ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ج1، ط20، 1400هـ-1980م، ص201

[3]- تجدر الإشارة إلى أن تصنيف الظواهر النحوية عند النحويين تمّ وفق اعتبار الاطراد والشذوذ، فنتج عن ذاك التصنيف ظواهر نحوية مطردة، وظواهر نحوية شاذة، وقد اختلف تعامل نحاة المدرستين مع هذه الظواهر، فالبصريون يفرقون بين المطرد والشاذ من اللغة، فيجعلون الأول -أي المطرد- أصلا ويبنون أحكامهم عليه، وأما الآخر فيجعلونه فرعا، وحكمه أنه يُحفظ ولا يُقاس عليه، وأما الكوفيون فلا يفرقون بين المطرد والشاذ من اللغة، فضلا عن جعلهم من الشاذ أصلا وبناء أحكامهم عليه، وهذا ما صرّح به إبراهيم عبود السامرائي في كتابه "المدارس النحوية".

وإذا نظرنا في استنباط النحويين للحكم النحوي انطلاقا من نصوص المدونة النحوية نجدهم في هذا الاستنباط على موطنين متباينين يرتبطان أساسا بنظر النحويين في الظاهرة النحوية الموجودة في نصوص المدونة النحوية؛ أحدهما يتمثل في موطن الاتفاق بين النحويين على استنباط الحكم النحوي، فينجم عن اتفاقهم حكمٌ نحوي مجمع عليه، وجميع مواطن الاتفاق بين النحويين في استنباطهم للحكم النحوي تندرج تحت ما يُصطلح عليها بـ"الأصول النحوية"[1]، وأما الآخر فيتمثل في موطن الخلاف بين النحويين في استنباط الحكم النحوي، فينجم عن اختلافهم تعدد في آرائهم؛ أي "حدوث موطن خلاف بينهم"، وهذا الأخير يقتضي سبيلا لبناء الحكم النحوي في ضوء الخلاف بينهم، وتجدر الإشارة إلى أن جميع مواطن الخلاف بين النحويين في استنباطهم للحكم النحوي تندرج تحت ما يُصطلح عليه بـ"الفروع النحوية"[2].

والسبيل المعول عليه في بناء الحكم النحوي حال اختلاف النحويين في استنباطه يتمثل في "النقد النحوي"، حيث يقوم النحوي الناقد بإعمال نظره في آراء النحويين التي ترتبط بموطن الخلاف بينهم، ثم يشرع في بيان الجيد من تلك الآراء والفاسد منها أيضا، ويبني الحكم النحوي على الرأي الجيد منها، ويتجلى هذا البيان في الحكم النقدي، وهذا الأخير -كما أشرنا آنفا- لا يمكن أن تتم عملية إصداره دون مراحل محددة، ويمكن حصرها في مرحلتين؛ إحداهما تتمثل في "التقييم" والأخرى تتمثل في "التعليل". فأما الأولى فلا بد منها في العملية النقدية؛ وذلك لأن طبيعة العملية النقدية تقتضي وضع قيمة لما يُراد نقده (الآراء النحوية)، وأثر هذه المرحلة يتجلى في تلك المصطلحات التي يضمنها النحوي الناقد في أحكامه النقدية بعد أن يُعمل نظره في

---

[1]- تشمل الأصول النحوية جميع المواطن التي وقع فيها اتفاق النحويين عليها، وذلك لاتفاق نظرهم فيها، وهي تشمل كل ما عدا مواطن الخلاف بين النحويين، ومن أمثلتها ما يلي: عامل الرفع في الفاعل، وحذف المبتدأ أو الخبر إذا دلّ عليهما دليل، وتقديم خبر "كان" وأخواتها على اسمها، وتقديم المفعول به على فعله المتصرف، علة رفع الفاعل، وعلة نصب المفعول به، علة إعراب الفعل المضارع،...إلخ.

[2]- تشمل الفروع النحوية جميع المواطن التي وقع فيها اختلاف النحويين عليها، وذلك لاختلاف نظرهم فيها، وهي تشمل ما يلي: مواطن اختلافهم في تحديد نوع الكلمة وفق التقسيم الثلاثي لها، من قبيل: القول في "عسى"، والقول في "كان وأخواتها"، ومواطن اختلافهم في استنباط الحكم النحوي، من قبيل: العامل في المفعول به، وتقديم الفاعل على فعله، ومواطن اختلافهم في تعليل الظاهرة النحوية، من قبيل: علة بناء "الآن".

آراء النحويين، وأما الثانية فهي تابعة للمرحلة السابقة؛ وذلك لأن الغاية منها تتمثل في إثبات صحة الأحكام النقدية التي يبني عليها النحوي الناقد الأحكام النحوية، وعليه فيجب أن تكون أحكامه النقدية معللة لتتم عملية إصدار الحكم النقدي، وبهذا تكون الأحكام التي يصدرها النحوي الناقد مبنية وفق منهج علمي سليم يخلو من الذاتية والأهواء، وسنبين في الدراسة التطبيقية مواضع تجلي كل من مرحلتي "التقييم" و"التعليل" في إطار الممارسة النقدية عند نحوي من نحاة القرن السادس في مصنفه.

وبناء على ما تقدم يتضح لنا أن طبيعة علاقة النقد النحوي بالحكم النحوي تتجلى في ذلك الترابط الوثيق بينهما، حيث يكون الثاني (الحكم النحوي) في حاجة إلى الأول (النقد النحوي)؛ وذلك لأن الحكم النحوي الذي يمثل "المقصد" يُستعان في التوصل إليه -حال اختلاف النحويين في استنباطه- بالحكم النقدي الذي يمثل "السبيل" إلى بناء حكم نحوي صحيح، وهذا البناء مرهون باختيار النحوي الناقد للرأي النحوي الذي يراه مناسبا لتحقيق هذا البناء، وهذا كله بالاعتماد على معرفة النحوي الناقد الواسعة بمذاهب النحويين وتعليلاتهم.

المطلب الثاني: الحكم النحوي

1/- تعريف الحكم النحوي:

لغة: جاء في معجم الصحاح للجوهري: "الحُكْمُ: مصدر قولك: حَكَمَ بينهم يَحْكُمُ، أي: قضى"[1]، وبناء على ما سبق نجد أن من معاني كلمة "الحكم" في اللغة "القضاء"، وإذا انتقلنا إلى تعريف "الحكم النحوي" باعتبار تركيبه لغةً فنقول بأنه مركب وصفي يجمع بين كلمتي "الحكم" و"النحو"، وهو يدل على ما يقضي به النحوي على اللغة من حيث استعمالها.

اصطلاحا: اختلف الباحثون في تعريف "الحكم النحوي"، ومن بين تلك التعريفات نجد تعريفا يمكن أن نأخذ به في بيان حقيقة "الحكم النحوي"، وهو تعريف خديجة الحديثي التي قالت

[1]- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح، تح: محمد محمد تامر، وأنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، دط، 1430هـ- 2009م، [حكم]

معرفةً "الحكم النحوي" بأنه:« ما يحكم به على الظاهرة النحوية الموجودة من حيث فصاحتها وشيوعها أو قلّتها أو ضعفها ونحو ذلك »[1].

تعقيب:

- المقصود بـ"الظاهرة النحوية الموجودة" في تعريف خديجة الحديثي هو كل ما يطرأ على الكلمة حال تركيبها في الجملة من إعراب وبناء وتقديم وتأخير وإفراد وتعدد ومطابقة وذكر وحذف وتعريف وتنكير وتذكير وتأنيث وفصل ووصل*، وهذه الظواهر يقرر النحوي أحكامها على اعتبار حال ما تتعلق به من أقسام الكلمة العربية في ضوء الاستعمال العربي لهذه الأقسام، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1. حذف الخبر جائز إذا دلّ عليه دليل، نحو: قوله تعالى:﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَآ ﴾[2]. والتقدير: أكلُها دائم وظلُّها دائمٌ.
2. الابتداء بالنكرة بعد الاستفهام جائز، نحو : قوله تعالى:﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾[3].
3. مطابقة الفعل للفاعل في الجمع شاذة، نحو: قوله صلى الله عليه وسلم:« يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ »[4].

   وفي الاستعمال العربي الفصيح: يتعاقب فيكم ملائكةٌ.
4. حذف حرف الجر "الباء" شاذ، نحو قول عمرو بن معد يكرب [من البسيط]:

   « أَمَرْتُكَ الخيرَ فافعلْ مَا أُمِرْتَ به فقد تركتُكَ ذَا مالٍ وَذَا نَشَبْ »[5]

---

[1]- خديجة الحديثي: المدارس النحوية، دار الأمل، الأردن، ط3، 1422هـ-2001م، ص298

* من مواضع الفصل والوصل في إطار الأحكام النحوية قولنا: يُمنع الفصل بين المضاف والمضاف إليه، يجب وصل الضمير بفعله في النثر (اختيار الكلام) دون الشعر (اضطرار الكلام)، لا يجوز الفصل بين عامل ومعموله بأجنبي،...إلخ.

[2]- القرآن الكريم، الرعد/35

[3]- القرآن الكريم، النمل/62

[4]- المنذري زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي: الترغيب والترهيب من الحديث النبوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ط3، 1388هـ-1968م، ص240

[5]- عمرو بن معد يكرب الزبيدي: شعر عمرو بن معد يكرب، تح: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ط2، 1405هـ-1985م، ص63

5. حذف المبتدأ جائز إذا دلّ عليه دليل[1]، نحو قولنا جوابا عن سؤال مَن سأل :«كيف زيد؟» :«دنفٌ». والتقدير :«هو دنفٌ».

ونستشف من تعريف خديجة الحديثي لمصطلح "الحكم النحوي" أمرين مهمين يتمثلان في الآتي:

1. نجد في أول التعريف أنه يبين حقيقة الحكم النحوي، ويتمثل في كونه نتيجة لمرحلة تندرج ضمن مراحل بناء الحصيلة المعرفية لعلم النحو، وهي الاستنباط، وهي -كما رأينا- تأتي على موطنين متباينين، إضافة إلى هذا، نجد أن هذه المرحلة تكون قبلها مراحل أخرى تسبقها، وذلك في إطار الدراسة الوصفية للنحو العربي، وهذه المراحل على النحو الآتي: الاستقراء، والتصنيف، والوصف، والاستنباط، والتعليل.
2. يظهر لنا من هذا التعريف ما يُعنى به الحكم النحوي (موضوعه)، وهو يتمثل في "الظواهر النحوية الموجودة" التي تحدث نتيجة استعمال العرب للسانهم، وهذا يعني أن النحوي من خلال أحكامه النحوية يحدد طبيعة استعمال لسان العرب، وذلك عن طريق أقسام الحكم النحوي التي سنورد بيانها بالتفصيل.

2/- تقسيم الحكم النحوي:

إن المتأمل في مصنفات النحو العربي يجد أن الأحكام النحوية المتضمنة فيها تأتي على صور عديدة، وهي تتحدد وفق اعتبارات كثيرة جدا، وسنكتفي على سبيل التمثيل باعتبارين مهمين ينقسم الحكم النحوي وفقهما، وهما على النحو الآتي :

[1]- أشار ابن مالك في ألفيته إلى هذا الموطن، وذلك في قوله [من الرجز]:
« وَفِي جَوَابِ "كَيْفَ زَيْدٌ؟" قُلْ:"دَنِفْ" فَ"زَيْدٌ" اِسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ »

أولا: تقسيم الحكم النحوي باعتبار اطراده وشذوذه:

- وينقسم الحكم النحوي في ضوء هذا الاعتبار إلى قسمين، هما:

أ- **الحكم المطرد:** مثاله: قول السيوطي في ألفيته مبينا حكم بناء الفعل الماضي على الفتح [من الرجز]:

« وَاطَّرَدَ (الْفَتْحُ بِمَاضٍ جُرِّدَا وَقَدِّرِ الْفَتْحَةَ فِي نَحْوِ عَدَا) »[1]

ب- **الحكم الشاذ:** مثاله: قول ابن مالك مبينا في ألفيته حكم اتصال "أل" الموصولة بالفعل المضارع [من الرجز]:

« وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلْ »[2]

ثانيا: تقسيم الحكم النحوي باعتبار نوعه:

إن تقسيم الحكم النحوي باعتبار نوعه هو تقسيم وضعه جلال الدين السيوطي (ت:911هـ)، ويتمثل هذا التقسيم في الآتي :

أ- **الواجب:** مثاله: قول ابن معطي في ألفيته مبينا حكم رفع "لعمر" و"أيمن" في أسلوب القسم [من الرجز]:

« وَفِي لَعَمْرُ وايْمُنُ الرَّفْعُ وَجَبْ وَعَمْرُ مَصْدَرٌ بِفِعْلِهِ انْتَصَبْ »[3]

ب- **الممنوع:** مثاله: قول ابن مالك في ألفيته مبينا حكم التقاء هاء التنبيه ولام البعد في اسم الإشارة [من الرجز]:

---

[1]- السيوطي جلال الدين: الفريدة ألفية السيوطي في النحو والصرف والخط، تق: سليمان إبراهيم البلكيمي، مكتبة المشارق، القاهرة، ط1، 2017م، ص24

[2]- ابن مالك الأندلسي أبو عبد الله محمد بن عبد الله: الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك، تح: عبد المحسن بن محمد القاسمي، مكتبة الملك فهد الوطنية، المدينة المنورة، ط3، 1442هـ-2021م، ص42

[3]- ابن معطي يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي: الدرة الألفية ألفية ابن معطي في النحو والصرف والخط والكتابة، تق: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 2010م، ص25

« بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ "هَا" مُمْتَنِعَهْ »[1]

ج- **الحسن:** مثاله: قول ابن مالك في ألفيته مبينا حكم حذف تاء التأنيث المتصلة بالفعل "نِعْمَ" [من الرجز]:

« وَالْحَذْفَ فِي "نِعْمَ الفَتَاةُ" اِسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ »[2]

د- **القبيح:** مثاله: قول سيبويه مبينا حكم مجيء الاسم المتقدم على فعله العامل فيه بعد اسم الاستفهام :« فإن قلت: هل زيدًا رأيتَ وهل زيدٌ ذهب قَبُحَ ولم يَجُزْ إلاّ في الشعر »[3].

ه- **خلاف الأولى:** مثاله: قول ابن مالك في ألفيته مبينا حكم تقديم المفعول به على الفاعل بعد ذكره أن الأصل في الفاعل "التقدم" والأصل في المفعول به "التأخر[من الرجز]:

« وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ »[4]

و- **الجائز على السواء:** مثاله: قول أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري مبينا حكم الاسم المشغول عنه [من الرجز]:

« فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصْبُ كِلَاهمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الكُتْبُ »[5]

وهنا تجدر الإشارة إلى ثلاثة أمور، وهي على النحو الآتي:

أ/- صرّح عصام عيد فهمي في معرض حديثه عن أقسام الحكم النحوي بأن التقسيم الذي وضعه السيوطي للأحكام النحوية ما هو في حقيقته إلا نتاج تأثره بتقسيم الفقهاء للحكم الفقهي[6].

---

[1]- ابن مالك الأندلسي أبو عبد الله محمد بن عبد الله: الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك، ص55

[2]- المصدر نفسه، ص55

[3]- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، ص99

[4]- ابن مالك الأندلسي أبو عبد الله محمد بن عبد الله: الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك، ص55

[5]- سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني: الشرح العجاب على ملحة الإعراب، دار ابن سلام، القاهرة، ط1، 1440هـ-2019م، ص292

[6]- يُنظر: عصام عيد فهمي أبو غربيَّة: أصول النحو عند السيوطي بين النظريَّة والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 2006م، ص283

ب/- ذكر السيوطي اعتبارا آخر لتقسيم الحكم النحوي، وهو اعتبار الرخصة وغيرها[1]، وهذا التقسيم فيما يبدو يتعلق بالشعر العربي حصرا، وذلك لأن طبيعة الشعر تختلف عن طبيعة النثر، من حيث كون الأول يتضمن ظواهر نحوية شاذة لا توجد في الثاني (النثر) كفتح نون التثنية وكسر نون جمع المذكر السالم ودخول "أل" الموصولة على الفعل المضارع...وغيرها من الظواهر التي ذكر لها النحويون العديد من الشواهد في مصنفاتهم.

ج/- أبدى حسن خميس الملخ رأيه في تقسيم "الحكم النحوي"، فصرّح بأن تقسيم هذا الأخير يجب أن يكون في ثلاثة أقسام فقط، وهي:"الوجوب، والجواز، والامتناع"، وقد وضع هذا التقسيم معتقدا أنه الأقرب إلى طبيعة النحو، ودعّم هذا التقسيم بمثال، وهو كتاب "التهذيب الوسيط في النحو"، حيث عمد فيه مؤلفه ابن يعيش الصنعاني إلى إيراد الأحكام النحوية الواردة في مصنفه وفق التقسيم الثلاثي للحكم النحوي[2].

3/- أبرز المصنفات المتضمنة للحكم النحوي:

من المعلوم أن النحو العربي بما يتضمنه من أحكام وقواعد جاء بهدف عصمة اللسان من اللحن والتحريف في الكلام والحفاظ على اللسان العربي من الفساد والضياع، وانطلاقا من هذا الهدف ألّف النحويون عددا من المصنفات التي ضمّنوا فيها الأحكام النحوية، وهذه المصنفات هي في حقيقتها تبين مدى عنايتهم باللسان العربي الذي عماده "النحو".

وتجدر الإشارة إلى أن أبرز هذه المصنفات النحوية تحظى بالتنوع، فهي تأتي على هيئة كتب ومتون نثرية وشعرية، فمن بين الكتب النحوية نجد أولها كتاب "الكتاب" لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بـ"سيبويه" (ت:180ه)، ثم بعده كتاب "المقتضب في النحو" لأبي العباس المبرد (ت:285ه)، ثم كتاب "الأصول في النحو" لأبي بكر بن السراج (ت:316ه)، ثم كتاب "المفصل في صنعة الإعراب" لأبي القاسم جار الله الزمخشري (ت:538ه)، ثم كتاب "مغني

[1]- يُنظر: السيوطي جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، د.م.ط، ط2، 1428ه-2006م، ص32

[2]- يُنظر: حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط1، 2001م، ص164

اللبيب عن كتب الأعاريب" لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت:761ه)، ثم تتابعت الكتب لتشمل شروحات المتون النحوية كشروح متن "ألفية ابن مالك"، وأشهرها: شرحا ابن عقيل والأشموني لألفية ابن مالك، وشرح ابن هشام الأنصاري (ت:761ه) للألفية المتمثل في كتاب "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" وغيرها من الكتب النحوية.

وفي إطار المتون النحوية التي تضمّنت الحكم النحوي نجد من جهة المتون النثرية متن "الكافية" لابن الحاجب (ت:646ه)، ثم "متن الآجرومية" لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بـ"ابن آجروم"(ت:723ه)، ثم "متن قطر الندى وبل الصدى" لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت:761ه)، ونجد أيضا من جهة المتون الشعرية "متن ملحة الإعراب" لأبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت:516ه)، ثم "متن الدرة الألفية ألفية ابن معطي" ليحيى بن عبد المعطي الزواوي (ت:628ه)، ثم متن "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف" لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت:672ه)، وغيرها من المتون التي اشتهرت بين متعلمي النحو العربي.

وإذا نظرنا في جميع ما تقدم ذكره من المصنفات التي تضمنت الحكم النحوي نجد أنها تتباين من حيث "المحتوى العام"، ويمكن تقسيمها باعتبار هذا الأخير إلى قسمين، وهما:

- قسم تضمّن عددا من المصنفات النحوية التي عُنِي مؤلفوها بالتنظير المعرفي لعلم النحو، وذلك من خلال استقرائهم للظواهر النحوية الموجودة في كلام العرب وتصنيفها ووصفها واستخلاص الأحكام النحوية منها مع تعليلها، وهذه المصنفات تندرج تحت ما يُعرف بـ"النحو العلمي"[1]، وتجدر الإشارة إلى أن أبرز مصنف يمثل هذه القسم هو كتاب سيبويه "الكتاب"؛ وذلك على اعتبار أنه أول مصنف في النحو العربي.

[1]- يُعرَف أيضا بـ"النحو الوصفي"، وهو يهدف إلى وضع صورة للمعالم النظرية لعلم النحو.

- قسم تضمّن عددا من المصنفات النحوية التي عُني مؤلفوها بتعليم النحو العربي لكل المتعلمين وتيسيره لهم؛ وذلك ليتمكنوا من نطق اللسان العربي كما نطقه العرب، وهذه المصنفات تندرج تحت ما يُعرَف بـ"النحو التعليمي"[1]، وسنتطرق في الدراسة التطبيقية إلى التعريف بمصنف يندرج تحت هذا القسم، وهو كتاب "أسرار العربية" لأبي البركات الأنباري.

وتجدر الإشارة في إطار القسم الثاني (النحو التعليمي) إلى أن النحويين -سواء أكانوا مؤلفين للمتون النحوية أم شارحين لها- قد راعوا في التأليف النحوي مبدأ مهما في تعليم النحو، ويتجلى هذا المبدأ في ما يُعرف في سياق التعليم بـ"مبدأ التدرج في التحصيل المعرفي"[2]، فهناك متون نحوية لصغار طلاب العلم، وهناك متون نحوية لكبار طلاب العلم، مع شروحها أيضا، وبفضل مبدأ "التدرج" يتمكّن طلاب النحو من استيعاب المعرفة النحوية على أحسن وجه، وعلى العموم يمكن أن نقول بأن حركة تأليف النحويين للمصنفات المتضمنة للحكم النحوي بدأت بطابع علمي موضوعي ثم انتهت بطابع تعليمي ميسر لطلاب العلم.

وختاما لهذا المبحث نخلص إلى أن: وجود النقد النحوي بجميع صوره التي تجلت في كثير من مصنفات النحو العربي، وخاصة التعليمية منها، كان بمثابة دليل بيّن على ارتباطه الوثيق ببناء

---

[1]- يُعرف أيضا بـ"النحو المعياري"، والغاية منه تتمثل في تمكين طلاب العلم من التمييز بين جيد الكلام ورديئه في ضوء الأحكام النحوية المستنبطة.

[2]- الدليل على توظيفهم لهذا المبدأ يتمثل في أن ابن آجروم في متنه كان في جل تعريفاته بالمصطلحات النحوية يُضمن حكمها النحوي في التعريف، وعلة ذلك أن صغار طلاب العلم لا يدركون حقيقة المصطلحات النحوية إلا تصورا لا منطقا، مع وجوب الإشارة في سياق الحديث عن المنطق إلى أنه لا يجوز تضمين الأحكام في الحدود (التعريفات)، وهو ما صرّح به عبد الرحمن الأخضري في متنه (السلم المورنق في علم المنطق) حين قال :

وَعِنْدَهُم مِنْ جُمْلَةِ المَرْدودِ أَنْ تدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ

ولمّا خُصَّ متن الآجرومية بصغار طلاب العلم دون كباره شرع "خالد الأزهري" (أحد شرّاح متن الآجرومية) في تأكيد ذلك في مقدمة شرحه لمتن الآجرومية، فقال:" هذا شرح لطيف لألفاظ المقدمة الآجرومية في علم أصول العربية ينتفع به المبتدئ إن شاء الله تعالى، ولا يحتاج إليه المنتهي، عملته للصغار في الفن والأطفال لا للممارسين للعلم من فحول الرجال".

الحصيلة المعرفية لعلم النحو، وهاته الأخيرة ما هي إلا نتاج استقراء وتصنيف ووصف واستنباط وتعليل من طرف علماء النحو الذين نجد منهم قد أورد أحكامه النقدية في مصنفه لبناء نحو كامل، وهذا الأمر يكشف لنا مقدار الجهد الذي بذله علماء النحو لضمان بناء محكم لأحكام النحو العربي وقواعده وفق أسس علمية موضوعية.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض عام للدراسات التي سبقت دراستنا الحالية في معالجة موضوع "النقد النحوي"، وذلك بالتعريف بها، إضافة إلى بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين هاته الدراسات ودراستنا الحالية، كما سنبين أيضا ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة وحدود استفادتنا منها على الصعيد المعرفي.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

إن الدراسات السابقة لموضوع "النقد النحوي" كثيرة جدا، فموضوع "النقد النحوي" يُعد من أهم الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين مؤخرا، ونتيجة لاهتمام الباحثين بهذا الموضوع، فقد تنوعت دراستهم لهذا الموضوع على أكثر من صورة، غير أننا سنكتفي على سبيل الإيجاز بذكر بعض هذه الدراسات مع التعريف بها، ويمكن تقسيمها على النحو الآتي:

أولا: المقالات:

سنقتصر في إطار المقالات التي عالج أصحابها موضوع "النقد النحوي" على مقالتين، هما:

أ/- "النقد النحوي عند ابن عصفور في كتابه شرح جمل الزجاجي (ت:669هـ)": هو مقال أعدّه علي عبد الله محيسن، ونشرته مجلة كلية العلوم الإسلامية في عددها التاسع والأربعين عام 2017م، وقد تطرق صاحب المقال إلى الحديث عن النقد النحوي عند ابن عصفور الإشبيلي، وخلاصة ما جاء في هذه الدراسة من نتائج تتمثل في أن: ابن عصفور هو من بين النحويين القلائل في زمنه (القرن السابع الهجري) الذين عُرفوا بسعة الثقافة والتبحر في العلم، ولا سيما في النحو العربي، حيث نجده في كتابه "شرح جمل الزجاجي" صاحبَ رأي نحوي مستقل، فضلا عن كونه ناقدا لآراء غيره من النحويين، وكان نقده هذا يتسم بالتنوع من حيث الأسلوب والمصطلحات الدالة على ممارساته النقدية، وهذا كله بحسب المسألة التي يعالجها،

وتجدر الإشارة إلى أن ابن عصفور يعتمد في إطار ممارساته النقدية على الأدلة والشواهد بالدرجة الأولى، وذلك لإثبات صحة أحكامه النقدية، وهو بهذا يحقق شرط الموضوعية من خلال نقده للآراء النحوية[1].

ب/- "نقد ابن مالك (ت:672هـ) آراء الزمخشري (ت:538هـ) في ضوء كتاب -التحفة- نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب لابن مالك": هو مقال أعدّه صابر السيد محمود أحمد، ونشرته مجلة جامعة الأزهر- كلية اللغة العربية بأسيوط في عددها الثالث والأربعين عام 2024م، وقد تطرق فيه صاحب المقال إلى الحديث عن نقد ابن مالك لآراء الزمخشري النحوية في ضوء كتاب "التحفة" لابن مالك، وخلاصة ما جاء في هذه الدراسة من نتائج تتمثل في أن: نقد ابن مالك لآراء الزمخشري في كتابه "التحفة" جاء نقد معارضة، وقد دعّم هذا الأخير بالتعليل الذي شمل توظيف عدد من الأدلة النقلية والعقلية التي تثبت صحة أحكام ابن مالك النقدية، وإذا نظرنا في هذه الأحكام نجد أنها تتسم بالتنوع في التوظيف، سواء أكان في الأساليب أم في المصطلحات التي تبين مدى ممارسات ابن مالك النقدية، وأحيانا نجد ابن مالك في ممارساته النقدية - وخاصة في نقده لآراء الزمخشري - يقف على الحياد دون الاعتراض أو الترجيح في بعض المسائل الخلافية التي أبدى الزمخشري رأيه فيها[2].

ثانيا: الرسائل الجامعية:

سنقتصر في إطار الرسائل الجامعية التي عالج أصحابها موضوع "النقد النحوي" على رسالتين، هما:

[1]- يُنظر: علي عبد الله محيسن: النقد النحوي عند ابن عصفور في كتابه شرح جمل الزجاجي، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العراق، المجلد1، العدد 49، 2017/03/30م، ص91

[2]- يُنظر: صابر السيد محمود أحمد: نقد ابن مالك (ت672هـ) آراء الزمخشري (ت538هـ) في ضوء كتاب -التحفة- نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب لابن مالك، المجلة العلمية، جامعة الأزهر كلية اللغة العربية بأسيوط، مصر، المجلد1، العدد 43، 1445هـ- 2024م، ص304

أ/- "النقد النحوي عند ابن الفخار (ت754هـ) في كتابه (شرح الجمل)": هي رسالة ماجستير أعدّها باسم داخل ناجي الطرفي وأشرف عليه فلاح رسول حسين الحسيني، ونُشرت هاته الرسالة عام 1443هـ-2022م في محافظة كربلاء بالعراق، وأما المنهج المعتمد في إنجاز هذه الدراسة فيتمثل في المنهج الوصفي التحليلي، وخلاصة ما جاء في الدراسة من نتائج تتمثل في: أن نقد ابن الفخار الذي تجلّى في كتابه "شرح الجمل" يدل على روح علمية موضوعية تخلو من العصبية والأهواء، فقد جاء نقده لآراء نحاة المدرستين (المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية) مبينا ما كان صحيحا من تلك الآراء وما كان فاسدا منها، ومبنيا على عدد من الأدلة النقلية والعقلية التي وظفها ابن الفخار في ضوء ممارسته النقدية، فهو يقوم بعرض مسائل الخلاف النحوي بين نحاة المدرستين آخذا بعين الاعتبار عزو كل رأي إلى أصحابه ليتمكن من التأييد أو الرد، وكثيرا ما نجده في نقده يؤيد آراء نحاة البصرة، وعموما نجد أن نقده يتسم بالوضوح في العبارة والمباشرة في طرحها، وأيضا يتسم بتوظيف مصطلحات تدل على تقييمه لآراء نحاة المدرستين، والناظر في نقد ابن الفخار يدرك مدى سعته المعرفية بمذاهب النحويين وبتعليلاتهم النحوية[1].

ج/- "النقد النحوي في شروح كتاب سيبويه": هي رسالة ماجستير أعدّها نبيل هادي جابر دخيل الحجامي وأشرف عليه أسعد خلف العوادي، ونُشرت هاته الرسالة عام 1445هـ-2023م في محافظة ذي قار بالعراق، وأما المنهج المعتمد في إنجاز هذه الدراسة فيتمثل في المنهج الوصفي التأصيلي، وخلاصة ما جاء في هذه الدراسة من نتائج تتمثل في: أن النقد النحوي عند شرّاح كتاب سيبويه قد حظي بصفة التنوع، وهي تشمل مسائل الخلاف النحوي المرتبة وفق أقسام الكلمة العربية (الاسم، والفعل، والحرف)، حيث نجد هؤلاء الشرّاح يوظفون في إطار ممارساتهم النقدية مصطلحات تكشف عن تقييمهم لآراء النحويين، ولا سيما تحديدهم

[1]- يُنظر: باسم داخل ناجي الطرفي: النقد النحوي عند ابن الفخار (ت:754هـ) في كتابه (شرح الجمل)، رسالة ماجستير، تخصص اللغة العربية، جامعة كربلاء، العراق، 2022/11/02م، https://iqdr.iq/search?view=d810ac601524bb، 2025/02/2م، 09:45

للفاسد من تلك الآراء، وهو ما كان غالبا في شرحهم لكتاب سيبويه، وهؤلاء الشرّاح يعتمدون في ممارساتهم النقدية على مبدأ التنويع، سواء أكان في الأساليب أم في المصطلحات الموظفة، إضافة إلى ذلك، فهم يدعمون أحكامهم النقدية بعدد من الأدلة التي تثبت صحة تلك الأحكام، وهذا كله في إطار معالجتهم لمسائل الخلاف النحوي[1].

المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة

1/- أوجه الاتفاق والاختلاف بين دراستنا الحالية والمقالات:

أ/- اشتركت دراستنا مع دراسة علي عبد الله محيسن التي جاءت بعنوان "النقد النحوي عند ابن عصفور في كتابه شرح الجمل (ت:669هـ)" في المجال ذاته، وهو "النقد النحوي"، واختلفت عنها في المدونة، وهي كتاب "أسرار العربية" لأبي البركات الأنباري.

ب/- تقاربت دراستنا مع دراسة صابر السيد محمود أحمد التي جاءت بعنوان "نقد ابن مالك (ت:672هـ) آراء الزمخشري (ت:538هـ) في ضوء كتاب -التحفة- نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب لابن مالك" في منهج الدراسة، وهو المنهج الوصفي، وامتازت عنها بنطاق البحث الذي يشمل نقد أبي البركات الأنباري لآراء نحاة المدرستين (المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية) في ضوء مسائل الخلاف النحوي الواردة في كتاب "أسرار العربية".

2/- أوجه الاتفاق والاختلاف بين دراستنا الحالية والرسائل الجامعية:

1/- تلتقي دراستنا مع دراسة داخل ناجي الطرفي التي جاءت بعنوان (النقد النحوي عند ابن الفخار [ت:754هـ] في كتابه [شرح الجمل]) في الإجراء المنهجي الذي يتمثل في تقسيم مسائل الخلاف النحوي وفق تقسيم النحويين للكلمة العربية (اسم، وفعل، وحرف)، وتتميز عنها من حيث كونها تركز حصرا على مسائل الخلاف النحوي المتعلقة باختلاف النحويين في استنباط

[1]- يُنظر: نبيل هادي جابر دخيل الحجامي: النقد النحوي في شروح كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، تخصص اللغة العربية، جامعة ذي قار، العراق، 2023/11/12م، https://web.telegram.org/k/#@hsn788، 2025/02/26م، 10:03

الأحكام النحوية؛ أي أن دراستنا تُعنى بفئة واحدة من مسائل الخلاف النحوي (مسائل الخلاف النحوي المتعلقة باستنباط الحكم النحوي)، وهذا على خلاف دراسة باسم داخل ناجي الطرفي التي تشمل دراسة جميع مسائل الخلاف بين النحويين على اختلاف فئاتها.

2/- تقاربت دراستنا مع دراسة نبيل هادي جابر دخيل الحجامي التي جاءت بعنوان (النقد النحوي في شروح كتاب سيبويه) في منهج الدراسة، وهو المنهج الوصفي، واختلفت عنها في الإضافة المنهجية التي تتمثل في توظيف أداتين منهجيتين، هما "الاستنباط" و"التعليل".

3/- المميز في دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة:

ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة (المقالات، والرسائل الجامعية) هو الهدف، ويتجلى في بيان كيفية إسهام النقد النحوي عند أبي البركات الأنباري في بناء الأحكام النحوية الواردة في كتابه "أسرار العربية".

4/- حدود الاستفادة المعرفية من الدراسات السابقة:

أما حدود استفادتنا معرفيا من الدراسات السابقة (المقالات، والرسائل الجامعية) فهي تتمثل في الآتي:

- بيّنت لنا المعالم المعرفية لموضوع "النقد النحوي" التي تشمل مفهوم النقد النحوي وأنواعه ومنطلقاته ومصطلحاته الموظفة في نصوص التراث النحوي.

- بيّنت لنا الطريقة التي اتبعها النحويون في إيراد أحكامهم النقدية في مصنفاتهم، فضلا عن الأسلوب الذي استعملوه في إيراد تلك الأحكام.

- بيّنت لنا أن صورة النقد النحوي التي وظّفها النحويون الذين عنوا بالممارسة النقدية في مصنفاتهم تكشف عن منهجهم في اختيار الرأي النحوي الصحيح، وهو -أي المنهج- يشمل مرحلة تقييم الآراء النحوية مع مرحلة التعليل التي كان لها بالغ الأثر في إثبات صحة أحكام

النحويين النقدية، وهذا الجمع بين التقييم والتعليل في عملية إصدار الأحكام النقدية يثبت مدى تماسك بناء الحصيلة المعرفية لعلم النحو.

وختاما لهذا المبحث نخلص إلى أن : موضوع "النقد النحوي" من ناحية التراث النحوي القديم قد حظي بالعديد من الدراسات التي تعكس مدى أهمية هذا النوع من النقد، وخاصة في بناء المعرفة النحوية، حيث تطرق الباحثون العرب في دراسة هذا النقد إلى الفكر النقدي عند النحويين من خلال مسائل الخلاف النحوي الواردة في مصنفاتهم، وستكون لدراستنا الحالية إضافة علمية تتمثل في إبراز كيفية إسهام النقد النحوي في بناء الأحكام النحوية انطلاقا من مدونة كتاب "أسرار العربية" لأبي البركات الأنباري.

الفصل الثاني

إسهام النقد النحوي في بناء الحكم النحوي عند أبي البركات الأنباري في كتابه "أسرار العربية"

الفصل الثاني: إسهام النقد النحوي في بناء الحكم النحوي عند أبي البركات الأنباري في كتابه "أسرار العربية"

إن المتتبع للسياقات النحوية الواردة في مصنفات النحو التعليمي يدرك أن لسياقات النقد النحوي حضورا دائما في ثناياها، ولا سيّما في تلك المصنفات التي ألّفها نحاة القرن السادس الهجري، حيث وظف هؤلاء النحاة العديد من السياقات النقدية بصور مختلفة في مصنفاتهم، فصارت هذه السياقات بمثابة سمة من سمات التأليف النحوي عندهم. وبالنظر إلى وظيفتها نجد أنها كانت تسهم بشكل لافت للنظر في بناء الحصيلة المعرفية لعلم النحو؛ ومن بين النحويين الذين وظّفوا السياقات النقدية في مصنفاتهم أبو البركات الأنباري (513هـ-577هـ)، وهو أحد أشهر نحاة بغداد، وُلِدَ بالأنبار، وإليها انتسب، وقد ذهب إلى بغداد لطلب العلم بالمدرسة النظامية، فأخذ الفقه على يدي سعد الرزاز، وأخذ الأدب عن الجواليقي، وأخذ النحو عن ابن الشجري حتى تمكن من صنعة النحو، ورُوي عنه أنه كان إماما كثير العلم صدوقا ناسكا زاهدا لا يقبل شيئا من متاع الدنيا، وترك وراءه العديد من المصنفات، من بينها: بداية الهدية، والتنقيح في مسلك الترجيح، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومنثور الفوائد، وأسرار العربية[1]، وهذا الأخير سنتطرق إلى التعريف به وتحديد طبيعة أسلوب النقد النحوي الذي وظفه مؤلفه فيه، وهذا كله على سبيل التمهيد للدراسة التطبيقية، وبعدها نبين في هاته الأخيرة كيفية إسهام النقد النحوي في بناء الأحكام النحوية مع ذكر ما يمر به هذا النقد من مراحل في ضوء إسهامه، منطلقين في ذلك من نصوص مختارة من الخلاف النحوي التي أوردها أبو البركات الأنباري في مصنفه (أسرار العربية)، وسنقسم هذه النصوص إلى ثلاثة أقسام متبعين في هذا تقسيمَ النحويين للكلمة العربية (اسم، وفعل، وحرف).

[1]- يُنظر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي: الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط ودركي مصطفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج18، ط1، 1420هـ- 2000م، ص147-148

المبحث الأول: كتاب "أسرار العربية" لأبي البركات الأنباري

المطلب الأول: التعريف بكتاب "أسرار العربية" لأبي البركات الأنباري

كتاب "أسرار العربية" هو أحد مصنفات أبي البركات الأنباري النحوية، وهو يندرج تحت ما يُعرف بـ"النحو التعليمي"؛ أي أنه كتاب يعين المتعلم على تعلم النحو، وهو ما أشار إليه في مقدمته، حين قال: "وسهّلته على المتعلم غاية التسهيل"[1]، وهذا الكتاب ضمّن فيه مؤلفه إلى جانب المعرفة النحوية معارفَ في علمي الأصوات والصرف، وقسّم مادة كتابه وفق أبواب بلغ عددها أربعة وستين بابا؛ أولها (باب علم ما الكلم؟) وآخرها (باب الإدغام)، ورتّب هذه الأبواب متبعا نهج النحاة القدامى في ترتيب أبواب مصنفاتهم من أمثال المازني وابن السراج والسيرافي وغيرهم، وقد وظّف أبو البركات الأنباري في هذا الكتاب لغة سهلة واضحة تعين المتعلم على استيعاب ما جاء فيه من معارف، وعمد إلى توظيف أسلوب الفنقلة[2] لتضمين كل المعارف الموجودة في الكتاب من أول باب إلى آخره، ونجد اعتماد أبي البركات الأنباري في كتابه هذا على الشواهد التي بلغ عددها واحدا وأربعين ومائتي شاهد، وجاء أكثرها من الشعر العربي، وميزة الكتاب أنه جمع معرفة لغوية تمكّن المتعلم من استيعاب ما جاء فيه بكل يسر، وعلى الرغم من ذلك نجد أن ما يُؤخذ عليه عنوانه الذي لا يدل على ما جاء في متنه، فهو يدل على أنه كتاب في "فقه اللغة" بمفهومه الحديث أكثر من كونه يدل على أنه كتاب في النحو العربي.

[1]- أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ-1997م، ص21

[2]- هو أسلوب تعليمي اشتهر وسط المحاضر الإسلامية، وهو يقوم أساسا على السؤال والجواب، وذلك بتوظيف صيغ متعددة، من قبيل:"فإن قلتَ: كذا، قيل: كذا"، أو "فإن قال قائل: كذا...، قيل: كذا..."، وهكذا.

المطلب الثاني: طبيعة أسلوب النقد النحوي الوارد في كتاب "أسرار العربية" لأبي البركات الأنباري

لا بد في إطار التعرف على طبيعة أسلوب النقد النحوي عند أبي البركات الأنباري من الإشارة إلى سمات هذا الأسلوب من حيث الشكل والمضمون، وإذا نظرنا في أسلوبه من خلال إيراده لأحكامه النقدية نجده يتضمن خصائص محددة، وهي على النحو الآتي:

1/- على مستوى الشكل:

أ- يتسم بالبساطة والوضوح في العبارة، ويخلو من الغموض والتكلف.

ب- يتسم بالدقة في العبارة والمباشرة في طرحها.

ج- يتسم بالتنوع في إطلاقه، وهو ما نلمسه في معالجة أبي البركات الأنباري لمواطن الخلاف النحوي الواردة في كتابه.

2/- على مستوى المضمون: نجد أن نقد أبي البركات الأنباري في ضوء أسلوبه يمر بمرحلتين أساسيتين غالبا، وهما تتمثلان في ما يلي:

أ- **التقييم:** وتتجلى آثار هذه المرحلة في توظيف أبي البركات الأنباري لألفاظ دالة عليه، وذلك في إطار إصداره لأحكامه النقدية التي تشمل آراء النحويين واستدلالاتهم عليها، من قبيل: "الصحيح"، و"فاسد"، و"ظاهر الفساد"، و"لا حجة لهم فيه"، و"ضعيف".

ب- **التعليل:** وهذه مرحلة لا تقل أهمية عن المرحلة السابقة، من حيث كونها - فضلا عن كونها سمة بارزة في كتاب "أسرار العربية"- تثبت صحة أحكام أبي البركات الأنباري النقدية وتكسبها قيمة من حيث كون هذه الأحكام خلاصة نظر وتأمل في آراء النحويين، وفي ضوء هذه المرحلة نجد أن أبا البركات الأنباري كثيرا ما يعتمد في إثبات صحة أحكامه

النقدية على ما يُعرف بمعايير النقد النحوي[1]، ويمكن حصرها في:**"أصول النحو"**، و**"أصول نظرية العامل"**، وهو يوظفها بحسب تعامله مع موطن الخلاف النحوي الذي يتطرق إليه، وهذا ما سنورد بيانه في الدراسة التطبيقية.

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن أبا البركات الأنباري في إطار نقده لآراء النحويين يقوم بين حين وآخر بتفنيد حجج أصحاب الرأي النحوي الذي لا يأخذ بها في بناء الحكم النحوي، بدلا من تعليل وجه بطلانه، وقد يجمع بين التعليل والتفنيد، وهذا كله بحسب تعامله مع محل الخلاف بين النحويين، وهو ما سنورد بيانه في الدراسة التطبيقية.

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن طبيعة أسلوب نقد أبي البركات الأنباري تقريرية يغلب عليها طابع النظر والوصف والتعليل، وتتسم بالمباشرة في الطرح وتنم عن روح علمية موضوعية خالصة، فهو في معالجته لمواطن الخلاف بين النحويين يُعمل نظره في آرائهم قبل أن يقرر فيها "حكمه"، ليبين في هذا الأخير صحيح تلك الآراء وفاسدها عن طريق التقييم، ويؤكد صحة حكمه النقدي بالتعليل غالبا.

وختاما لهذا المبحث نخلص إلى أن: ممارسة أبي البركات الأنباري النقدية كان لها أثر كبير في بناء الحصيلة المعرفية المتضمنة في كتابه (أسرار العربية)، وهذا كله بأفضل أسلوب انتهجه مؤلفه ليجعل القارئ مزودا بمعرفة صحيح الآراء النحوية وفاسدها.

[1]- يُنظر: علي عبد الله محيسن: النقد النحوي عند ابن عصفور في كتابه شرح جمل الزجاجي، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العراق، المجلد1، العدد 49، 2017/03/30م، ص84

المبحث الثاني: إسهام النقد النحوي في بناء الحكم النحوي المرتبط بالخلاف النحوي الوارد في كتاب "أسرار العربية"*

المطلب الأول: إسهام النقد النحوي في بناء الحكم النحوي الخاص بالأسماء

أولا: الخلاف النحوي في تقديم خبر "ليس" عليها:

قال أبو البركات الأنباري في باب "كان وأخواتها":« فإن قيل: فهل يجوز تقديم خبر "ليس" عليها؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك؛ فذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبرها عليها، وذهب أكثر البصريين إلى جوازه، لأنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها، جاز تقديم خبرها عليها نفسها »[1]، وأردف بقوله:« والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون، لأنّ "ليس" فعل لا يتصرّف، والفعل إنّما يتصرّف عمله إذا كان متصرّفاً في نفسه، وإذا لم يكن متصرّفاً في نفسه، لم يتصرّف عمله. وأما قولهم: إنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها، جاز تقديم خبرها عليها ففاسد، لأن تقديم خبرها على اسمها لا يخرجه عن كونه متأخراً عنها، وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدّماً عليها، وليس من ضرورة أن يعمل الفعل في ما بعده، ويجب أن يعمل في ما قبله »[2].

نلمح في هذا النص ملمحا نقديا يشمل كلا رأيي نحاة المدرستين (نحاة البصرة ونحاة الكوفة) في موطن الخلاف بينهم (تقديم خبر ليس عليها)، واعتمادا على نقد أبي البركات الأنباري لرأي الكوفيين وسؤاله عن موطن الخلاف نستنبط حكما نحويا يندرج تحت حكم **"الممنوع"**، وهو **"منع تقديم خبر "ليس" عليها"**.

* ملاحظة: لقد حاولنا في إطار الدراسة التطبيقية انتقاء عدد من نصوص الخلاف النحوي التي أوردها أبو البركات الأنباري في مصنفه "أسرار العربية"؛ وذلك لنتمكن على وجه العموم من الإلمام بطبيعة النقد النحوي الذي وظفه المصنف في إطار معالجته لمسائل الخلاف النحوي.

[1]- أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: أسرار العربية، ص89

[2]- المصدر نفسه، ص89

وأما كيفية إسهام النقد النحوي في بناء هذا الحكم فتتجلى في ترجيح أبي البركات الأنباري لرأي الكوفيين على رأي البصريين، مشيرا إلى هذا الترجيح بمصطلح "الاختيار"، ونلاحظ أن هذا الترجيح قد مرّ بمرحلتين، هما:"التقييم" و"التعليل"، فأما الأولى فتتجلى في وصف أبي البركات الأنباري للاستدلال الذي بنى عليه البصريون رأيهم بـ"الفاسد"، وفي هذا دلالة على اختياره لرأي الكوفيين، وأما الثانية فتتجلى في موضعين، هما:

- **تعليل أبي البركات الأنباري لنقده المؤيد لرأي الكوفيين:** ونجد في هذا التعليل إشارة أبي البركات الأنباري لأمرين اثنين بيّن من خلالهما صحة رأي الكوفيين؛ **أحدهما:** بيانه لنوع الفعل "ليس"، وهو فعل غير متصرف، **والآخر:** بيانه لأصل من أصول نظرية العامل، وهو أن تصرف العامل في العمل تابع لتصرفه هو في نفسه[1].
- **تعليله لحكم بطلان استدلال البصريين على رأيهم (الاستدلال بالقياس):** ونجد أبا البركات الأنباري في هذا التعليل قد ذكر أمرين اثنين؛ **أحدهما:** أن تقديم خبر "ليس" على اسمها لا يقتضي تقديم خبرها عليها، **والآخر:** مآل تقديم خبر "ليس" عليها، وهو وجوب عمل ليس في ما قبلها.

وعلى العموم نلاحظ أن أبا البركات الأنباري في ضوء نقده قد رجح رأي الكوفيين وبنى عليه حكم تقديم خبر "ليس" عليها، وهذا ليس بمعهود منه، وهذا ما سنراه في معالجته لمواطن الخلاف النحوي الأخرى.

ثانيا: الخلاف النحوي في العطف على موضع اسم "إنّ" بالرفع قبل مجيء خبرها:

قال أبو البركات الأنباري في باب "إن وأخواتها":« فإن قيل: فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر الخبر؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك، فذهب أهل البصرة إلى أنّه لا يجوز ذلك على

[1]- يُنظر: مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيليّة وتركيبيّة)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1425هـ-2004م، ص288

الإطلاق [...]. وأمّا الكوفيّون فاختلفوا في ذلك؛ فذهب الكسائي إلى أنّه يجوز ذلك على الإطلاق، سواء تبيّن فيه عمل "إنّ" أو لم يتبيّن [...]. وذهب الفَرَّاء إلى أنّه لا يجوز ذلك إلا في ما لم يتبيّن فيه عمل "إنّ"»[1]، وأردف بقوله: «والصحيح ما ذهب إليه البصريّون، وما استدلّ به الكوفيّون فلا حجة لهم فيه. وأمّا قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ فلا حجة لهم فيه من وجهين: أحدهما أنا نقول: في الآية تقديم وتأخير، والتقدير فيه:"إنّ الذين آمنوا والذين هادوا ومَن آمن بالله [و] اليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك". والوجه الثاني: أن يجعل قوله تعالى: ﴿ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾ خبر الصابئين والنصارى وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى [...]»[2]، وأنهى كلامه بقوله: «وأما قول بعض العرب "إنّك وزيد ذاهبان" فقد ذكر سيبويه أنّه غلط من بعض العرب، وجعله بمنزلة قول الشاعر: [الطويل]

بدا لي أني لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فقال "سابقٍ" بالجر على العطف، وإن كان المعطوف عليه منصوباً لتوهُّم حرف الجرّ فيه [...]؛ ولا خلاف أن هذا نادر، ولا يقاس عليه، فكذلك ههنا »[3].

هذا النص الذي بين أيدينا تضمن حكما نقديا يشمل نقد أبي البركات الأنباري لكلا رأيي نحاة المدرستين (نحاة البصرة ونحاة الكوفة) في موضع الخلاف النحوي بينهم (العطف على موضع اسم إنّ بالرفع قبل مجيء خبرها)، وانطلاقا من نقد أبي البركات الأنباري لرأي البصريين وسؤاله عن موطن الخلاف نستنبط حكما نحويا يندرج تحت حكم **"الممنوع"**، وهو "**منع العطف على موضع اسم إنّ بالرفع قبل مجيء خبرها**".

[1]- يُنظر: أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: أسرار العربية، ص95

[2]- يُنظر: المصدر نفسه، ص95

[3]- يُنظر: المصدر نفسه، ص96

أما كيفية إسهام النقد النحوي في بناء هذا الحكم فتتجلى في ترجيح أبي البركات الأنباري لرأي البصريين على رأي الكوفيين، ونجد أن هذا الترجيح قد مرّ بمرحلتين، هما: "التقييم" و"التفنيد"، فأما الأولى فتتجلى في وصف أبي البركات الأنباري لرأي البصريين بـ"الصحيح" على سبيل القبول ووصفه لاستدلال الكوفيين على رأيهم بأنه "لا حجة له فيه" على سبيل الرفض، وأما الأخرى فتتجلى في بيان أبي البركات الأنباري لضعف ما استدل به الكوفيون، وجاء هذا البيان في موضعين:

- **تفنيد استدلال الكوفيين بالشاهد القرآني:** يُلاحظ أن أبا البركات الأنباري قد ذكر في هذا الموضع وجهين اثنين؛ **أحدهما:** أن تركيب الآية لا يقتضي جواز العطف على موضع اسم "إن" بالرفع قبل ذكر خبرها نظرا للتقديم والتأخير فيها، وهو ما بيّنه في تقديره للآية، و**الآخر:** ذكر فيه توجيها إعرابيا للآية (يقوم على إظهار الخبر وإضماره).
- **تفنيد استدلال الكوفيين بالشاهد النثري:** نجد أبا البركات الأنباري في هذا الموضع قد بيّن بطلان استدلال الكوفيين بهذا الشاهد معتمدا في ذلك على "قول سيبويه" في مصنفه "الكتاب"، ونلاحظ أن قول سيبويه تضمن أمرين اثنين؛ **أحدهما:** تصريحه بحكم استعمال بعض العرب للشاهد النثري، وهو الخطأ، و**الآخر:** حمله لهذا الشاهد بنظير له من شعر العرب (وهو بيت لعبد الله بن رواحة).

وعموما يُلاحظ أن أبا البركات الأنباري قد اقتصر في إطار نقده الترجيحي على تفنيد رأي الكوفيين من خلال ما استدلوا به؛ وهذا كله ليؤكد صحة نقده لرأي البصريين الذي بنى عليه حكم العطف على اسم إنّ بالرفع قبل مجيء خبرها.

ثالثا: الخلاف النحوي في تقديم معمول "عليك، وعندك، ودونك" عليها:

قال أبو البركات الأنباري في باب "الإغراء":« فإن قيل: فهل يجوز تقديم معمول هذه الكلم عليها أو لا؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك، فذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز تقديم معمولها

عليها [...]. وأما الكوفيون فذهبوا إلى جواز تقديم معمولها عليها »[1]، وأردف بقوله: « والصحيح ما ذهب إليه البصريون. وأمّا ما استدلّ به الكوفيُّون فلا حجة لهم فيه، لأنّ قوله تعالى:﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ ليس هو منصوباً بـ"عليكم" وإنّما هو منصوب على المصدر بفعل مقدّر، وإنّما قُدّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدّم عليه من قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ ﴾ الآية، لأنّ في ذلك دلالة على أنّ ذلك مكتوب عليهم، فنصب "كتاب الله" على المصدر »[2]، وأنهى كلامه بقوله:« وأمّا البيت الذي أنشدوه، فلا حجة لهم فيه من وجهين: أحدهما أن قوله: "دلوي دونَكَا" في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ مقدّر، والتقدير فيه: هذا دلوي دونك، والثاني: أنّا نسلّم أنّه في موضع نصب، لكن بإضمار فعل، والتقدير فيه: "خذ دلوي دونك" و"دونك" تفسير لذلك الفعل. »[3]

نجد في معالجة أبي البركات الأنباري لموطن الخلاف النحوي (تقديم معمول اسم الفعل عليه) تجلي مسحته النقدية التي تشمل كلا رأيي نحاة المدرستين في موطن الخلاف بينهم، وانطلاقا من نقده لرأي البصريين وسؤاله عن موطن الخلاف نستنبط حكما نحويا يندرج تحت حكم **"الممنوع"**، وهو **"منع تقديم معمول اسم الفعل عليها"**.

أما كيفية إسهام النقد النحوي في بناء هذا الحكم فتتجلى في ترجيح أبي البركات الأنباري لرأي البصريين على رأي الكوفيين، ونلمح في ترجيحه هذا أنه قد مرّ بثلاث مراحل، هي:"التقييم"، و"التعليل"، و"التفنيد"، فأما الأولى فتتجلى في وصف أبي البركات الأنباري لرأي البصريين بـ"الصحيح" على سبيل القبول، ووصفه لاستدلال الكوفيين على رأيهم بأنه "لا حجة له فيه" على سبيل الرفض، وأما الثانية فتتجلى في تعليل أبي البركات الأنباري لبطلان استدلال الكوفيين بالشاهد القرآني، حيث نلمح في تعليله هذا أنه قد اعتمد على تقدير الآية ليبين وفق هذا

[1]- يُنظر: أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: أسرار العربية، ص100

[2]- المصدر نفسه، ص101

[3]- المصدر نفسه، ص101

التقدير عامل "كتاب الله"، وهو الفعل المقدر الدال عليه في صدر الآية التي تسبق موطن الشاهد*.

وأما الأخيرة فتتجلى في بيان أبي البركات الأنباري لوجه الضعف في استدلال الكوفيين بالشاهد الشعري، حيث ذكر في هذا التفنيد وجهين إعرابيين يحتملهما موطن الشاهد (دلوي دونك)، ونستنتج مما سبق أن أبا البركات الأنباري يطبق قاعدة من القواعد الفقهية عند الأصوليين، وهي أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال[1].

وعلى العموم نجد أن أبا البركات الأنباري قد اقتصر في إطار نقده الترجيحي على بيان وجه الضعف في رأي الكوفيين من خلال ما استدلوا به؛ وهذا كله من أجل إثبات صحة نقده لرأي البصريين الذي بنى عليه حكم تقديم معمول اسم الفعل عليه.

رابعا: الخلاف النحوي في تقديم تمييز الذات على عامله إذا كان متصرفا:

قال أبو البركات الأنباري في باب "التمييز":« فإن قيل: فهل يجوز تقديم هذا النوع على العامل فيه؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك؛ فذهب سيبويه إلى أنَّه لا يجوز تقديم هذا النوع على عامله [...]؛ وذهب أبو عثمان المازنيّ وأبو العباس المبرّد ومن وافقهما، إلى أنَّه يجوز تقديمه على العامل فيه »[2]، وأردف بقوله:« والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ وأمّا ما استدلَّ به المازني والمبرّد من البيت، فإن الرواية الصحيحة فيه:

وما كاد نفسي بالفراق تطيب

* وهي قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ﴾ (النساء/23)

[1]- يُنظر: زكريا بن غلام قادر الباكستاني: من أصول الفقه على منهج أهل الحديث، دار الخراز، د.م.ط، ط1، 1423هـ-2002م، ص34-35

[2]- يُنظر: أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: أسرار العربية، ص113-114

وذلك لا حجة فيه؛ ولئن صحّت تلك الرواية، فنقول: نصب "نفساً" بفعل مقدَّر، كأنه قال: "أعني نفساً".»[1]، وأردف مصرحا بأن قول المازني والمبرد بجواز تقديم التمييز على عامله قياسا على تقديم الحال على عامله لعلة تصرف فعلهما باطل؛ لأن الأصل في التمييز أنه فاعل معنىً لا لفظاً، فإذا كان على أصله لم يجز تقديمه على عامله لا لكونه يخالف الحال في هذا الأصل، بل لأنه محمول على الفاعل الذي يتأخر عن فعله لفظا ومعنى[2].

نلمح في هذا النص مسحة نقد أبي البركات الأنباري التي تشمل آراء نحاة البصرة في موطن الخلاف بينهم (تقديم تمييز الذات على عامله المتصرف)، وانطلاقا من نقده لرأي سيبويه وسؤاله عن موطن الخلاف نستنبط حكما نحويا يندرج تحت حكم **"الممنوع"**، وهو **"منع تقديم تمييز الذات عن عامله المتصرف"**.

وأما كيفية إسهام النقد النحوي في بناء هذا الحكم فتتجلى في ترجيح أبي البركات الأنباري لرأي سيبويه على رأي المازني والمبرد، ونجد ترجيحه هذا قد مرّ بثلاث مراحل، وهي: "التقييم" و"التعليل" و"التفنيد"، فأما الأولى فتتجلى في وصف أبي البركات الأنباري لرأي سيبويه بـ"الصحيح" على سبيل القبول، وأما الثانية فتتجلى في تعليله لبطلان الدليل القياسي الذي استدل به المازني والمبرد على رأيهما، وهو تقديم التمييز على عامله قياسا على الحال، ونلمح في تعليله اعتماده في بيان بطلان استدلالهما على أصلين من أصول النحو، وهما:

- **استصحاب الحال:** يتجلى في ذكر أبي البركات الأنباري لأصل حال التمييز (كونه في أصل وضعه فاعلا معنى لا لفظا)
- **القياس:** يتجلى في حمله التمييز (المقيس) على الفاعل (المقيس عليه) من حيث رتبته، وهي التأخر عن فعله.

[1]- أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: أسرار العربية، ص114

[2]- يُنظر: المصدر نفسه، ص114

وأما الأخيرة فتتجلى في بيان أبي البركات الأنباري لوجه الضعف في دليل المازني والمبرد النقلي، حيث بيّن الوجه الصحيح من رواية البيت الذي استشهدا به، وأتبعه ببيان وجه الإعراب الصحيح لموطن الشاهد ("نفسا" معمول بفعل مقدر تقديره "أعني").

وعلى العموم نجد أن أبا البركات الأنباري قد اكتفى في إطار نقده الترجيحي ببيان بطلان رأي المازني والمبرد من خلال ما استدلا به على رأيهما؛ وهذا كله لإثبات صحة نقده لرأي سيبويه الذي بنى عليه حكم تقديم تمييز الذات على عامله المتصرف.

المطلب الثاني: إسهام النقد النحوي في بناء الحكم النحوي الخاص بالأفعال والحروف

أولا: إسهام النقد النحوي في بناء الحكم النحوي الخاص بالأفعال:

1/- الخلاف النحوي في ناصب المفعول به:

قال أبو البركات الأنباري في باب "المفعول به":« فإن قيل: فما العامل في المفعول؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب أكثرهم إلى أن العامل في المفعول هو الفعل فقط، وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل معاً »[1]، وأردف بقوله: « والقول الصحيح هو الأول وهذا القول -أي القول الثاني- ليس بصحيح؛ وذلك لأن الفاعل اسم، كما أن المفعول كذلك، فإذا استويا في الاسمية، والأصل في الاسم ألا يعمل، فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من الآخر؛ وإذا ثبت هذا وأجمعنا على أنّ الفعل له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له في العمل، إلى ما له تأثير، لا تأثير له، فدلَّ على أنّ العامل هو الفعل فقط»[2].

[1]- أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: أسرار العربية، ص64-65

[2]- المصدر نفسه، ص65

نلمح في هذا النص سياقا نقديا يشمل نقد أبي البركات الأنباري لكلا رأيي الفريقين في موطن الخلاف النحوي بينهم (ناصب المفعول به)، وانطلاقا من نقده لرأي أكثر النحويين وسؤاله عن موطن الخلاف نستنبط حكما نحويا يندرج تحت حكم **"الواجب"**[1]، وهو **"أن الفعل ناصب المفعول به"**.

أما كيفية إسهام النقد النحوي في بناء هذا الحكم فتتجلى في ترجيح أبي البركات الأنباري لرأي أكثر النحويين على رأي فرقة منهم، وهذا الترجيح قد مرّ بمرحلتين، وهما: "التقييم" و"التعليل"، فأما الأولى فتتجلى في وصف أبي البركات الأنباري لرأي أكثر النحويين بـ"الصحيح" على سبيل القبول، ووصفه لرأي فرقة منهم بأنه "غير صحيح" على سبيل الرفض.

وأما الأخرى فتتجلى في تعليل أبي البركات الأنباري لبطلان استدلال فرقة من النحويين على رأيهم، ونلمح في تعليله هذا توظيف أصلين من أصول النحو، وهما:

- **استصحاب الحال:** يتجلى أثره في قوله:"والأصل في الاسم ألا يعمل"، ويظهر ههنا بيانه لحال أصل الاسم من حيث كونه غير مختص بالعمل.
- **الإجماع:** يتجلى أثره في قوله:"...وأجمعنا على أنّ الفعل له تأثير في العمل".

وبناء على هذين الدليلين ذكر أبو البركات الأنباري قاعدة منطقية نحوية أثبت بها عمل الفعل وحده في المفعول به، ومفادها أن اجتماع الفاعل مع الفعل في نصب المفعول به يؤدي إلى إبطال عمل النصب فيه.

وعموما نجد أن أبا البركات الأنباري قد اكتفى في ضوء نقده الترجيحي ببيان بطلان الرأي المرجوح (رأي فرقة من النحويين) عن طريق التعليل؛ وذلك ليثبت صحة نقده للرأي الراجح (رأي أكثر النحويين) الذي بنى عليه حكم ناصب المفعول به.

[1]- حددنا هذا الحكم من قول أبي الحسن الوراق، وهو قوله:"...لأَنَّ الفعلَ قَدِ اسْتَقَرَّ أَنَّهُ عاملٌ في الفاعلِ، فَيَجِبُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ هُوَ عامِلاً في المَفْعُولِ، لأَنَّ الفعلَ بِمُجَرَّدِهِ لا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ في المفعولِ" (علل النحو/ص207)

2/- الخلاف النحوي في ناصب المفعول معه:

قال أبو البركات الأنباري في باب "المفعول معه":« إن قال قائل: ما العامل للنصب في المفعول معه؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك؛ فذهب البصريّون إلى أنّ العامل فيه هو الفعل [...]. وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ المفعول معه منصوب على الخلاف [...]. وذهب أبو إسحاق الزَّجاج إلى أنَّه منصوب بعاملٍ مقدّر »[1]. وأردف بقوله:« والصحيح هو الأوَّل. وأمَّا قول الكوفيين: إنه منصوب على الخلاف لأنه لا يحسن تكرير الفعل، فقلنا: هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة، وأنّ الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة؛ ولو جاز أن يقال مثل ذلك، لجاز أن يقال إنَّ "زيداً" في قولك: "ضربت زيداً" منصوب لكونه مفعولاً لا بالفعل، وذلك محال، لأنَّ كونه مفعولاً يوجب أن يكون: "ضربت" هو العامل فيه النصبَ، فكذلك ههنا »[2]. وأنهى كلامه بقوله:« وأمَّا قول الزَّجاج: إنه ينتصب بتقدير عاملٍ، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، فليس بصحيح أيضاً، لأنَّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول؛ فإن كان الفعل لا يفتقر إلى تقوية تعدّى إلى المفعول بنفسه، وإن كان يفتقر إلى تقوية بحرف الجرّ أو غيره، عمل بتوسّطه. [...] فكذلك ههنا »[3].

نجد في هذا النص تجليَ مسحة نقدية تتمثل في نقد أبي البركات الأنباري لرأي البصريين ورأي الكوفيون ورأي الزجاج في موطن الخلاف بينهم (ناصب المفعول معه)، وانطلاقا من نقده لرأي البصريين وسؤاله عن موطن الخلاف نستنبط حكما نحويا يندرج تحت حكم **"الحسن"**[4]، وهو **"أن الفعل ناصب المفعول معه"**.

---

[1]- يُنظر: أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: أسرار العربية، ص108

[2]- المصدر نفسه، ص108

[3]- يُنظر: المصدر نفسه، ص108- 109

[4]- اعتمدنا في تحديد هذا الحكم على قول أبي الحسن الوراق، وهو قوله:" والأَحْسَنُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ هذا البابُ في كلِّ فعلٍ بِمَعْنَى (مَعَ)" (علل النحو/320)

أما كيفية إسهام النقد النحوي في بناء هذا الحكم فتتجلى في ترجيح أبي البركات الأنباري لرأي البصريين على رأي الكوفيين ورأي الزجاج البصري، ونجد أن ترجيحه هذا قد جاء على ثلاث مراحل، وهي:"التقييم" و"التعليل" و"التفنيد"، فأما الأولى فتتجلى في وصف أبي البركات الأنباري لرأي البصريين بـ"الصحيح" على سبيل القبول، ووصفه لقول الزجاج (رأيه مع دليله) بأنه "ليس بصحيح" على سبيل الرفض.

وأما الثانية فتتجلى في تعليل أبي البركات الأنباري لبطلان قول الزجاج، حيث بيّن في هذا الموضع وجه عمل الفعل في المفعول به (إما أن يعمل بنفسه، وإما أن يعمل بغيره)، وفي ضوء ما سبق أثبت أبو البركات الأنباري نصب الفعل للمفعول معه.

وأما الأخيرة فتتجلى في بيان أبي البركات الأنباري لوجه الضعف في قول الكوفيين، حيث بيّن في تفنيده لقول الكوفيين مآلَهُ، وهو أنه يؤدي إلى وجوب عمل الفعل في المفعول معه، واعتمد في بيان هذا الأخير على أمرين اثنين؛ **أحدهما:** بيانه أن الواو حرف غير عامل، و**الآخر:** بيانه وفق دليل "القياس" لمثال أثبت به بطلان عمل "الخلاف" في المفعول معه، وذلك بحمله على بطلان عمل معنى "المفعولية" في المفعول به[1]، وخرج من هذا الحمل بحكم عمل الفعل في المفعول معه.

وعلى العموم نجد أن أبا البركات الأنباري قد اكتفى في ضوء نقده الترجيحي ببيان ضعف الآراء المرجوحة؛ وهذا كله لإثبات صحة نقده لرأي البصريين الذي بنى عليه حكم ناصب المفعول معه.

[1]- نذكر في هذا الصدد قول أبي الحسن الوراق مبينا حقيقة المفعول:" وَاعْلَمْ أَنَّ المفعولاتِ الَّتي ذَكَرْنَاها إِنَّما نُسِبَتْ إِلَى ما ذكرناهُ مِنْ أَجْلِ المَعْنَى" (علل النحو/ص320)

3/- الخلاف النحوي في ناصب المستثنى:

قال أبو البركات الأنباري في باب الاستثناء:« فإن قيل: فما العامل في المستثنى من الموجب النصب؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك، فذهب البصريّون إلى أنّ العامل هو الفعل بتوسّط"إلاّ" [...]، وذهب بعض النحويين إلى أنّ العامل هو "إلاّ" بمعنى "أَسْتَثْني" وهو قول الزّجاج من البصريين. وذهب الفرّاء من الكوفيين إلى أنّ "إلا" مركبة من "إنَّ ولا" ثم خفّفت "إنّ" وأدغمت في "لا" فهي تنصب في الإيجاب اعتبارا بـ"إنَّ" وترفع في النفي اعتبارا بـ"لا". والصحيح ما ذهب إليه البصريُّون »[1]، وأردف مصرحا بأن توجيه الزجاج باطل، وذلك لأنه يقتضي خمسة أوجه؛ **أوّلها:** توجيهه هذا يقتضي وجوب نصب المستثنى، مع جواز رفعه وجره على البدل في الاستثناء التام المنفي، **وثانيها:** توجيهه هذا يفضي إلى إعمال معنى "إلا" (الاستثناء) في الكلام، وهذا لا يجوز، **وثالثها:** توجيهه هذا يبطل إذا كان المستثنى هو "غير"؛ لأنه يقتضي أن يكون العامل فيه هو الفعل من جهات ثلاثة؛ أولها: أن تقدير "إلا" مع "غير" ينفي معنى الاستثناء من الكلام، وثانيا: أن "غير" ليست عاملة في ذاتها، وثالثها: أن "غير" تفيد معنى الإبهام في الكلام فجاز أن يعمل الفعل فيها كما جاز عمله في الظروف المبهمة دون تقوية، **ورابعها:** لم لا يكون تقدير "إلا" معنى "امتنع" بدلا من معنى "أستثني"؟، **وخامسا:** توجيهه هذا يؤدي إلى جعل الكلام جملتين، ومتى أمكن جعله جملة واحدة كان أولى، وذلك بإعمال الفعل المقوى بـ"إلّا"[2]، وصرّح بعدها بأن قول الفراء باطل ولا دليل عليه، وذلك لأن الأصل في الحرف أنه إذا ضُمَّ مع غيره تغير معناه، والشأن ذاته مع "إلّا"[3].

تضمّن هذا النص صورة نقدية تتجلى في نقد أبي البركات الأنباري لرأي البصريين ورأي الزجاج البصري ورأي الفرّاء الكوفي في موطن الخلاف بينهم (ناصب المستثنى)، واعتمادا على

[1]- يُنظر: أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: أسرار العربية، ص116

[2]- يُنظر: أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: أسرار العربية، ص117

[3]- يُنظر: المصدر نفسه، ص117

نقده لرأي البصريين وسؤاله عن موطن الخلاف نستنبط حكما نحويا يندرج تحت حكم **"الواجب"**[1]، ومفاده **"أن الفعل ناصب المستثنى"**.

وأما كيفية إسهام النقد النحوي في بناء هذا الحكم فتتجلى في ترجيح أبي البركات الأنباري لرأي البصريين على رأي الزجاج ورأي الفراء الكوفي، حيث نلمح في هذا الترجيح أنه قد مرّ بمرحلتين، وهما:"التقييم" و"التعليل"، فأما الأولى فتتجلى في وصف أبي البركات الأنباري لرأي البصريين بـ"الصحيح" على سبيل القبول، وفي هذا إشارة إلى ترجيحه لهذا الرأي على رأي الزجاج البصري ورأي الفرّاء الكوفي.

وأما الأخرى فتتجلى في تعليل أبي البركات الأنباري لبطلان الآراء المرجوحة، فذكر في تعليله لبطلان رأي الزجاج خمسة أوجه بيّن فيها ما يلي :

- **أولا:** حالة إعرابية متفقا عليها، وهي تتمثل في أن المستثنى المسبوق بـ"إلا" يُرفع أو يُجرُّ على البدلية حالَ الاستثناء التام المنفي، وقد ذكرها مبينا بطلان رأي الزجاج.
- **ثانيا:** مآل رأي الزجاج، وهو إعمال معاني الحروف[2]، وبيّن حكمَه، وهو المنع.
- **ثالثا:** وجهَ عمل الفعل في المستثنى مبطلا به رأي الزجاج ومستعينا في إثبات هذا العمل بـ"غير"، وهذا في ضوء ثلاثة أوجه، ونلاحظ أن أبا البركات الأنباري قد ذكر في الوجه الأخير أصلا من أصول النحو، وهو "القياس"، ويتجلى في حمله لعمل الفعل (اللازم) في "غير" على عمله في الظروف المبهمة بجامع "الإبهام"، وهو حمل على المعنى.
- **رابعا:** أن تقديرَ الزجاج لمعنى "إلا" يقبل الاحتمال، فهو يحتمل معنى آخر، وهو الامتناع، وهو ما قرره من خلال السؤال.

---

[1]- اعتمدنا في تحديد هذا الحكم على قول أبي الحسن الوراق المتمثل في السؤال الآتي:" فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَهَلاَّ جَعَلْتُمُ (إِلَّا) هِيَ العاملةَ في الاستثناءِ دونَ التشبيه بالمفعول؟"، ويُفهم من سياق السؤال أن المستثنى قد حُمِلَ على المفعول من حيث عمل الفعل فيه، وقد بيّنا حكم عمل الفعل في المفعول، وهو "الواجب"، فكذلك الحال في المستثنى.

[2]- يُنظر: رياض بن حسن الخوّام: نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق، منشورات مجمع اللغة العربية، السعودية، ط1، 1435هـ- 2014م، ص47

- **خامسا:** مقتضى رأي الزجاج، وهو جعل الكلام جملتين بدل جملة، وبعدها ذكر قاعدة منطقية في تقدير الكلام، وهي"أن الكلام المقدر في جملة أولى من المقدر في جملتين"، وأثبت هذه القاعدة ببيان إعمال الفعل بتقوية "إلا".

ونجد أبا البركات الأنباري في ضوء تعليله لبطلان رأي الفرّاء قد ذكر أصلا من أصول النحو، وهو **"استصحاب الحال"**، ويتجلى في استصحابه لحال أصل الحرف، وهو أن الحرف حال تركيبه مع غيره من الحروف يختلف عن معناه حال كونه مفردا.

وعموما نجد أبا البركات الأنباري قد اكتفى في ضوء ترجيحه بتعليل بطلان الآراء المرجوحة؛ وذلك ليؤكد صحة نقده لرأي البصريين الذي بنى عليه حكم ناصب المستثنى.

ثانيا: إسهام النقد النحوي في بناء الحكم النحوي الخاص بالحروف

1/- الخلاف النحوي في حرف الإعراب في التثنية والجمع:

قال أبو البركات الأنباري في باب "التثنية والجمع":« فإن قيل: فما حرفُ الإعراب في التثنية والجمع؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك؛ فذهب سيبويه إلى أن الألف، والواو، والياء، هي حروف الإعراب؛ وذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرّد ومَنْ تابعهما، إلى أنها تدلّ على الإعراب وليست بإعراب، ولا حروف إعراب؛ وذهب أبو عمر الجَرْميّ إلى أن انقلابها هو الإعراب، وذهب قُطْرُب، والفرّاء، والزياديّ إلى أنّها هي الإعراب. والصحيح هو الأول »[1]، وأردف بقوله:« وأما من ذهب إلى أنها تدلّ على الإعراب وليست بحروف إعراب ففاسد، لأنه لا يخلو إما أن تدلّ على الإعراب في الكلمة أو في غيرها؛ فإن كانت تدلّ على الإعراب في الكلمة، فلا بدّ من تقديره فيها، فيرجع هذا القول إلى القول الأول وهو مذهب سيبويه؛ وإن كانت تدلّ على إعراب في غير الكلمة فليس بصحيح، لأنه يؤدّي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين، وليس بمذهبٍ

[1]- أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: أسرار العربية، ص48

لقائل هذا القول، وإلى أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها، وذلك محال »[1]، وأردف بقوله:« وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب، فقد ضعّفه بعض النحويين، لأنه يؤدّي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين في حالة الرفع، لأنه لم ينقلب عن غيره، إذ أوّل أحوال الاسم الرفع، وليس من مذهب هذا القائل بناء التثنية والجمع في حال من الأحوال »[2]، وأنهى كلامه بقوله:« وأما من ذهب إلى أنّها أنفسها هي الإعراب فظاهر الفساد، وذلك لأن الإعراب لا يُخِلُّ سقوطُه ببناء الكلمة، ولو أسقطنا هذه الأحرف لبطل معنى التثنية والجمع، واختلّ معنى الكلمة، فدلّ ذلك على أنّها ليست بإعراب، وإنّما هي حروف إعراب على ما بيّنا »[3].

انطلاقا من نقد أبي البركات الأنباري لرأي سيبويه وسؤاله عن موطن الخلاف بين نحاة المدرسة البصرية (حرف الإعراب في التثنية والجمع) نستنبط حكما نحويا يندرج تحت حكم **"الواجب"**[4]، وهو **"أن حرف الإعراب في التثنية والجمع هو الألف والواو والياء"**.

وأما كيفية إسهام النقد النحوي في بنائه فتتجلى في ترجيح أبي البركات الأنباري لرأي سيبويه على سائر الآراء الأخرى، ونلمح في ترجيحه هذا أنه قد مرّ بمرحلتين، هما:"التقييم" و"التعليل"، فأما الأولى فتتجلى في وصف أبي البركات الأنباري لرأي سيبويه بـ"الصحيح" على سبيل القبول، ووصفه لرأي الأخفش والمبرد بأنه "فاسد" على سبيل الرفض، ووصفه لرأي قطرب والفرّاء واليزيدي بأنه "ظاهر الفساد" على سبيل الرفض أيضا.

وأما الأخرى فتتجلى في موضعين، **أحدهما:** تعليله لبطلان رأي الأخفش والمبرد، حيث نجد أبا البركات الأنباري في هذا الموضع يبين بطلان هذا الرأي من خلال ذكره لموضع دلالة الإعراب التي تكون في موضعين؛ الكلمة أو غيرها، فبيّن في الأول أن مقتضاه يؤدي إلى رأي

---

[1]- المصدر نفسه، ص48-49

[2]- المصدر نفسه، ص49

[3]- المصدر نفسه، ص49

[4]- اعتمدنا في تحديد هذا الحكم على قول أبي الحسن الورّاق، وهو قوله: "وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الحُرُوفُ حُرُوفَ إِعْرَابٍ، لأَنَّ مَعْنَى الكَلِمَةِ إِنَّمَا يَكمُلُ بِهَا". (علل النحو/ ص162)

سيبويه، وهو تقدير الإعراب في حروفه، وبيّن في الثاني أن مقتضاه يؤدي إلى بناء الكلمة، و**الآخر**: تعليله لبطلان رأي قطرب والفراء واليزيدي، حيث نجد أبا البركات الأنباري في هذا الموضع يبيّن بطلان هذا الرأي بذكره لعلاقة الإعراب بالمعنى، فبيّن في ضوء هذه الأخيرة شرطَ الإعراب، وهو ألا يختل معنى الكلمة بزوال حروف الإعراب، وبعدها بيّن مآل إعراب الكلمة حال زوال حروفه الدالة على معنيي التثنية والجمع، وهو انتفاؤهما.

وتجدر الإشارة إلى أن أبا البركات الأنباري قد أورد في إطار ممارسته النقدية نقدَ غيره من النحويين مع تعليلهم، وهو يتمثل في تضعيفهم لرأي الجرمي على سبيل الرفض، ونلمح في تعليلهم أنهم ذكروا ضابطا نحويا، وهو أن أول أحوال الاسم هو "الرفع"، وبيّنوا في ضوء هذا الضابط مآلَ رأي الجرمي، وهو بناء التثنية والجمع حال الرفع وإعرابهما في غيرها.

وعموما نجد أن أبا البركات الأنباري قد اكتفى في ضوء نقده الترجيحي بتعليل بطلان الآراء المرجوحة؛ وذلك ليثبت صحة نقده لرأي سيبويه الذي بنى عليه حكم حرف الإعراب في التثنية والجمع.

2/- الخلاف النحوي في ضمة "أيّ":

قال أبو البركات الأنباري في باب "أسماء الصلات":« فإن قيل: فهذه الضمّة في "أيُّهم" ضمة إعراب أو ضمّة بناء؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه إلى أنَّها ضمّة بناء [...]. وذهب الخليل إلى أن الضمّة ضمة إعراب، ويرفعه على الحكاية* [...]. وذهب يونس إلى إلغاء الفعل قبله، وينزل الفعل المؤثر في الإلغاء منزلة أفعال القلوب.» [1]، وأتبع بقوله:« والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وأمَّا قول الخليل: إنه مرفوع على الحكاية، فالحكاية إنَّما تكون بعد جري

* استدل الخليل على رأيه بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا﴾ (مريم/69)

* يقصد به تقديرَ الخليل لما استدل به، وهو:"ثم لننزعن من كل شيعة الذين يُقال فيهم: أيُّهم".

[1]- يُنظر: أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: أسرار العربية، ص192

الكلام فتعود الحكاية إليه، وهذا الكلام* يصحّ ابتداءً من غير تقدير قول قائل قاله، وأمَّا قول يونس فضعيف جداً، لأنَّ الفعل إذا كان مؤثراً لا يجوز إلغاؤه.» [1]

انطلاقا من نقد أبي البركات الأنباري لرأي سيبويه وسؤاله عن موطن الخلاف بين نحاة المدرسة البصرية (نوع ضمة "أي" من حيث كونها علامة إعراب أو علامة بناء) نستنبط حكما نحويا يندرج تحت حكم **"الواجب"**[2]، وهو **"أن ضمة "أيُّ" هي علامة بناء"**.

وأما كيفية إسهام النقد النحوي في بناء هذا الحكم فتتجلى في ترجيح أبي البركات الأنباري لرأي سيبويه على رأي يونس بن حبيب، ونلاحظ أن نقده الترجيحي قد مرّ بثلاث مراحل، هي:"التقييم" و"التعليل" و"التفنيد"، فأما الأولى فتتجلى في وصف أبي البركات الأنباري لرأي سيبويه بـ"الصحيح" على سبيل القبول، ووصفه لرأي يونس بن حبيب بأنه "ضعيف جدا" على سبيل الرفض.

وأما الثانية فتتجلى في تعليل أبي البركات الأنباري لوجه الضعف في رأي يونس، وهذا الرأي يتمثل في قياسه للفعل العامل في "أيّ" بأفعال القلوب، حيث أشار في تعليله إلى أصل من أصول نظرية العامل، وهو أن العامل يعمل في المعمول لفظا ومحلا[3]، وفي ضوء هذا الأصل أثبت أبو البركات الأنباري بطلان رأي يونس.

وأما الأخيرة فتتجلى في بيان أبي البركات الأنباري لوجه الضعف في قول الخليل ذاكرا في هذا البيان أمرين اثنين، **أحدهما:** ذكره لأصل "الحكاية" في الكلام، ويتجلى ذلك في قوله:" فالحكاية إنما تجيء بعد جري الكلام"، **والآخر:** تصريحه من خلال تقدير الخليل للآية بأنه لا يُشترط فيه تقدير قول آخر لتكون علامة "أي" دلالة على إعرابها.

---

[1]- أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: أسرار العربية، ص192

[2]- اعتمدنا في تحديد هذا الحكم على قول أبي الحسن الوراق:"وَإِنَّمَا وجَبَ بناءُ (أَيّ) في هذِهِ الحَالِ لمخالفَتِهَا أَخواتِهَا". (علل النحو/ ص425)

[3]- يُنظر: رياض بن حسن الخوّام: نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق، ص58

وعموما نجد أن أبا البركات الأنباري قد اكتفى في ضوء ترجيحه ببيان ضعف الآراء المرجوحة؛ وذلك ليبرهن صحة نقده لرأي سيبويه الذي بنى به حكم ضمة "أيّ".

وختاما لهذه المبحث نخلص إلى أن: أبا البركات الأنباري قد عمد إلى توظيف آلية "النقد" ليبني وفقها الحكمَ النحوي الذي تجلى غالبا في صورتين، هما:"الممنوع" و"الواجب"، حيث التزم أبو البركات الأنباري في ضوء إسهام نقده في بناء الحكم النحوي بصورة نقدية واحدة تتمثل في"الترجيح"، فقام في ضوء هذا الأخير بتقييم آراء نحاة البصرة وآراء نحاة الكوفة مبينا الصحيحَ (الراجح) منها والفاسد (المرجوح)؛ أي أنه جمع بين صورتين نقديتين غالبا، هما: "القبول" و"الرفض"، ودعّم نقده هذا -في ضوء تعليله خاصةً- بمعايير محددة تتمثل في:"أصول النحو" و"أصول نظرية العامل"، وبفضل هذا تمكّن أبو البركات الأنباري من بناء الحكم النحوي في ضوء ممارسته النقدية التي تشمل آراء نحاة المدرستين.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تطرقنا فيها إلى موضوع إسهام النقد النحوي في بناء الحكم النحوي انطلاقا من كتاب "أسرار العربية" لأبي البركات الأنباري نخلص إلى ما يلي:

1) - إن الآراء النحوية التي يبني النحوي الناقد على إحداها الحكمَ النحوي تعكس بشكل عام اختلاف نظر أصحابها في نصوص المدونة النحوية (القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وشعر العرب ونثرهم)، وذلك على سبيل استنباطهم للأحكام النحوية منها (التقعيد)، وهم في هذا الأخير قد يتفقون أو يختلفون تبعا لحال نظرهم في تلك النصوص.

2) - النقد النحوي هو مرحلة من مراحل بناء الحصيلة المعرفية الكاملة لعلم النحو التي تشمل الأحكام النحوية، وهنا يتجلى الترابط الوثيق بين النقد النحوي والحكم النحوي، من حيث كون الأول عاملا أساسيا في بناء الثاني، وذلك حال اختلاف النحويين في التوصل إليه.

3) - نهج أبو البركات الأنباري في عملية بنائه للأحكام النحوية عن طريق نقده منهجا تجلى في ترجيحه لآراء نحاة البصرة على آراء نحاة الكوفة، وذلك وفق مرحلتين؛ أُولاهما تتمثل في تقييمه لهاته الآراء مبينا الصحيحَ منها (الراجح) والفاسد (المرجوح)؛ أي يجمع بين صورتين نقديتين غالبا، هما: "القبول" و"الرفض"، وأما الأخرى فتتمثل في تعليل أحكامه النقدية التي تشمل الآراء المرجوحة أو تفنيد هاته الأخيرة في ضوء استدلال أصحابها عليها.

4) - نجد أن أبا البركات الأنباري في ضوء كثير من تعليلاته المتعلقة بأحكامه النقدية قد اعتمد على جملة من المعايير، وهي تتمثل في: "أصول نظرية العامل" و"أصول النحو العربي" كالإجماع والقياس واستصحاب الحال، وقد وظّف هذه الأصول من أجل إثبات صحة أحكامه النقدية التي أسهمت في بناء الأحكام النحوية.

5) - الأحكام النحوية التي بناها أبو البركات الأنباري عن طريق توظيفه للنقد النحوي تجلت في صورتين غالبا، هما:"الممنوع" و"الواجب"، وذلك في إطار معالجته لمواطن الخلاف بين نحاة المدرستين.

وفـي الختـام نحمـد الله جـلّ فـي عـلاه علـى توفيقـه لنـا فـي إنجـاز هـذه الدراسة، ونرجو منه سبحانه خالص الرضا و القبول.

ثبت المصادر والمراجع

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

الكتب:

- أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ-1997م.

- حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط1، 2001م.

- خديجة الحديثي: المدارس النحوية، دار الأمل، الأردن، ط3، 1422هـ-2001م.

- رياض بن حسن الخوّام: نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق، منشورات مجمع اللغة العربية، السعودية، ط1، 1435هـ- 2014م.

- زكريا بن غلام قادر الباكستاني: من أصول الفقه على منهج أهل الحديث، دار الخراز، د.م.ط، ط1، 1423هـ-2002م.

- سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني: الشرح العجاب على ملحة الإعراب، دار ابن سلام، القاهرة، ط1، 1440هـ-2019م.

- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م.

- السيوطي جلال الدين: - الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، د.م.ط، ط2، 1428هـ-2006م.

- الفريدة ألفية السيوطي في النحو والصرف والخط، تق: سليمان إبراهيم البلكيمي، مكتبة المشارق، القاهرة، ط1، 2017م.

- صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي: الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط ودركي مصطفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج18، ط1، 1420هـ- 2000م.

- عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تح: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ-1987م.

- عصام عيد فهمي أبو غربيَّة: أصول النحو عند السيوطي بين النظريَّة والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 2006م.

- ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ج1، ط20، 1400هـ-1980م.

- العكبري أبو البقاء: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1406هـ-1986م.

- عمرو بن معد يكرب الزبيدي: شعر عمرو بن معد يكرب، تح: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ط2، 1405هـ-1985م.

- ابن مالك الأندلسي أبو عبد الله محمد بن عبد الله: الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك، تح: عبد المحسن بن محمد القاسمي، مكتبة الملك فهد الوطنية، المدينة المنورة، ط3، 1442هـ-2021م.

- محمّد بن الحسَن الزّبيدي الأندلسيّ: طبقات النحويين واللغويين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984م.

- مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيليّة وتركيبيّة)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1425هـ-2004م.

- ابن معطي يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي: الدرة الألفية ألفية ابن معطي في النحو والصرف والخط والكتابة، تق: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 2010م.

- المنذري زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي: الترغيب والترهيب من الحديث النبوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ط3، 1388هـ-1968م.

المعاجم:

- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.م.ط، ج5، د.ط، 1399هـ-1979م.

- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج4، ط1، 2003م- 1424هـ

- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 1425هـ- 2004م.

- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح، تح: محمد محمد تامر، وأنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، دط، 1430هـ- 2009م.

الأطاريح والرسائل الجامعية:

- باسم داخل ناجي الطرفي: النقد النحوي عند ابن الفخار (ت:754هـ) في كتابه (شرح الجمل)، رسالة ماجستير، تخصص اللغة العربية، جامعة كربلاء، العراق، 2022/11/02م، https://iqdr.iq/search?view=d810ac601524bb، 2025/02/18م، 08:30.

- نبيل هادي جابر دخيل الحجامي: النقد النحوي في شروح كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، تخصص اللغة العربية، جامعة ذي قار، العراق، 2023/11/12م، https://web.telegram.org/k/#@hsn788، 2025/02/26م، 10:03.

المجلات:

- صابر السيد محمود أحمد: نقد ابن مالك (ت672هـ) آراء الزمخشري (ت538هـ) في ضوء كتاب -التحفة- نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب لابن مالك، المجلة العلمية، جامعة الأزهر كلية اللغة العربية بأسيوط، مصر، المجلد1، العدد 43، 1445هـ- 2024م.

- علي عبد الله محيسن: النقد النحوي عند ابن عصفور في كتابه شرح جمل الزجاجي، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العراق، المجلد1، العدد 49، 2017/03/30م.

ثبت المباحث والموضوعات

ثبت المباحث والموضوعات

العنوان	الصفحة
الإهداء	/
شكر وتقدير	/
ملخص الدراسة	/
المقدمة	أ - هـ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	1 - 23
المبحث الأول: الجهاز المفاهيمي	2 - 17
المطلب الأول: النقد النحوي	2
المطلب الثاني: الحكم النحوي	9
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	18- 23
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	18
المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة	21
الفصل التطبيقي: إسهام النقد النحوي في بناء الحكم النحوي عند أبي البركات الأنباري في كتابه "أسرار العربية".	24 - 46
المبحث الأول: كتاب "أسرار العربية لأبي البركات الأنباري	26 - 28
المطلب الأول: التعريف بكتاب "أسرار العربية" لأبي البركات الأنباري	26
المطلب الثاني: طبيعة أسلوب النقد النحوي الوارد في كتاب "أسرار العربية" لأبي البركات الأنباري	27
المبحث الثاني: إسهام النقد النحوي في بناء الحكم النحوي المرتبط بالخلاف النحوي الوارد في كتاب "أسرار العربية".	29 - 46
المطلب الأول: إسهام النقد النحوي في بناء الحكم النحوي الخاص بالأسماء	29
المطلب الثاني: إسهام النقد النحوي في بناء الحكم النحوي الخاص بالأفعال والحروف	36
الخاتمة	47
ثبت المصادر والمراجع	50
ثبت المباحث والموضوعات	/